الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية : الحقوق والعلوم السياسية

قسم : والعلوم السياسية

ميدان : الحقوق والعلوم السياسية

فرع : العلوم السياسية

تخصص : إدارة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب: بن عروج فرحات

تحت عنوان

تحديات التنمية السياسية على المستوى المحلي في الجزائر

من 1989 إلى 2016

لجنة المناقشة			
			رئيسا
جعفري عبد الرزاق	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر

قال الله تعالى: (لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ) سورة إبراهيم: الآية "07"

إن كان الشكر... فالشكر لله... على ما وفقنا إليه... ويسر لنا طريقنا...

نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره شكرا جزيلا الذي كان له الفضل وكان عطاءه كريما بحمده لأنه سهل لي المبتغى وأعانني على إتمام هذا العمل الذي نسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور "جعفري عبد الرزاق" الذي لم يبخلا علينا بتوجيهاته وإرشاداته ونصائحه القيمة والتي ساهمت بكثير في إنجاز هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل أساتذة وموظفي جامعة المسيلة على كل ما قدموه لنا من مساعدات طوال مشوارنا الدراسي

كما لا ننسى أن نشكر جزيل الشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بالكلمة، كما أتقدم بجزيل الشكر لطلبة دفعة 2021.

إهداء

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين مُحَمَّد المصطفى الأمين صل الله عليه وسلم

نهدي ثمرة جهدي هذا إلى وطننا الحبيب الجزائر

إلى الشمس والشمعة التي أنارت دربنا وفتحت لنا أبواب العلم والمعرفة إلى أعز إنسان في الوجود وينبوع المحبة والحنان، إلى التي حملتنا في الصغر والكبر إلى أعز وأغلى شيء نملكه في الوجود، والتي هي سبب وجودنا وتعليمنا، والتي تجرعت من أجلنا المر والمرير إلى من فضلتنا عن نفسها حبا وطواعية.

.....الأم العزيزة الغالية.....

حفظها الله وجعلها لنا قرة العين

إلى خير الآباء، إلى مضيء دربنا إلى الذي كان عظيما بعطائه، إلى الذي ضحى من أجلنا بالغالي بكل مايملك

إلى إخوتنا الذين ساندونا، الى فلذات كبدي عبد الرؤوف وأروى

إلى الزوجة الكريمة التي كانت التشجيع والعزيمة والدعم لنا

إلى جميع أساتذتنا في مسارنا الدراسي كله

إلى كل الأصدقاءوكل من يعرفنا من قريب أو من بعيد

وإلى جميع الأخوة والزملاء ،نهدي عملنا هذا متمنيا

التوفيق والنجاح والسعادة لنا جميعا.

مقدمة

مقدمة:

يعتبر حقل التنمية السياسية، من الحقول التي حظيت بدراسات عديدة ومتنوعة خاصة بسبب ارتباطها بحالة التخلف وكيفية الخروج منه، وهي الحالة التي تعاني منها البلدان التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية الغربية، وبرز الاهتمام بصورة متزايدة في قضايا التنمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي شهدت استقلال الكثير من الدول، وما طرحه الاستقلال من تحديات ومواجهة مشاكل بناء الدولة، والتنمية، والتغيير، للتغلب على حالة الضعف والتشوه في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وقد أطلقت العديد من التسميات على هذه الدول منها: دول "العالم الثالث"، "الدول النامية"، "الدول المتخلفة"، وكانت هذه الدول وأوضاعها ومشاكلها هي مجال وموضوع دراسات التنمية، التي تركزت اهتماماتها بصورة عامة حول م واضيع النمو، والتحديث، والتقدم، ولقد تباينت الرؤى والأساليب والمناهج حول كيفية التخلص من التخلف وتبعاته، وبالتالي كيفية الوصول إلى التنمية بشكل عام، والتنمية السياسية خاصة، وذلك تبعا للنظريات والمدارس الفكرية التي عالجت قضايا التنمية ومتطلباتها وشروطها، حيث أن هناك نوع من الاتفاق الواسع على مظاهر التخلف في دول العالم الثالث، لكن لا يوجد اتفاق مماثل على أسباب التخلف ونشأته، وأسباب استمراره، وطرق الخلاص منه، والجزائر باعتبارها من أحد الدول المتخلفة، حاولت هي أيضا التخلص من التخلف بكل أنواعه، وأسبابه، من أجل بناء دولة حديثة ومتطورة في كل الميادين، لثنها وأثناء سعيها لتحقيق التنمية السياسية، واجهت العديد من المشاكل والعقبات التي حالت دون تحقيق التنمية السياسية وهذا يعود للعديد من الأسباب، حيث أصبحت هذه المشاكل تمثل عقبة أمام النمو والتطور، وأصبحت هذه المشاكل تشكل مظاهر تخلف النظام السياسي الجزائري وكذا المجتمع، وهذا ما سوف نطرحه في موضوع بحثنا "تحديات التنمية السياسية في الجزائر 1989-2016"، حيث سنحاول الإحاطة بموضوع التنمية السياسية في الجزائر في فترة التعددية، أي منذ 1989 إلى غاية 2016.

يعد مفهوم التنمية السياسية من بين المواضيع الهامة في حقل العلوم السياسية, حيث ظهر كفرع حديث في علم السياسية, يهتم بدراسة العلاقة بين النظام السياسي و المجتمع: و رافق هذا المفهوم العديد من المصطلحات السياسية, تلتقي في الكثير من جوانبها بالتنمية السياسية, و قد ارتبطت التنمية السياسية بدول العالم الثالث التي تعاني من حالة التخلف و

كيفية تطوير نظمها السياسية, باعتبارها حديثة الاستقلال حيث واجهت العديد من التحديات في بناء الدولة, و تحقيق التقدم و السعي نحو التحديث و مختلف المواضيع التي تركز على دراسة التنمية السياسية.

وقد شهدت دول العالم الثالث مجموعة من أزمات التنمية السياسية خاصة في الفترة الراهنة, فلا تكاد أي دولة من الدول العربية أن تخلو من هده الأزمات في هذه الفترة, نظرا لوجود التفاعلات الحاصلة في النظام الدولي ما أدى الى بروز ما يعرف بالحراك العربي, ويحصر البعض هده الأزمات بالأوضاع الاجتماعية السائدة من الفقر والتهميش وانخفاض المستوى المعيشي, في مقابل ذلك شخصنة السلطة في إطار النظام المستبد أو الموروث, غياب التداول السلمي على السلطة, وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها الدول العربية والمتعلقة بانخفاض أسعار البترول ما أدى إلى وعي الكثير من الشباب العربي إلى تبني فكرة التغيير وتحقيق الديمقراطية التي يطمحون إليها وتعتبر الجزائر من بين الدول العربية التي تعاني حالة التخلف, وشهدت ظاهرة الثورات العربية في سنة 2011م, وتبني فكرة التحول الديمقراطي وتبني التعددية الحزبية, إلا أنها صدمت بأزمات التنمية السياسية سواء تعلقت بالنظام السياسي أو المجتمعي, ما أدى الى عرقلة مسار تحقيق التنمية السياسية نظرا لوجود عراقيل شكلت تخلف سياسي, اقتصادي, واجتماعي، ثقافي للنظام السياسي الجزائري.

يعد موضوع التنمية السياسية من بين المواضيع المتداولة في الساحة السياسية في السنوات الأخيرة، والتي استحوذت اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين والمختصين، لاسيما أن التنمية اقتصرت في العالم العربي على البعد الاقتصادي، وذلك بهدف بلوغ النمط الحداثي، مقابل إهمال البعد الاجتماعي والسياسي، وهو ما كان عليه الحال في المعسكر الشيوعي سابقا، وبعض بلدان أمريكا اللاتينية، إلا أن هذه الشعوب تيقنت فيما بعد أن مجال التقدم الحضاري الراهن قد ارتبط بالأنظمة الديمقراطية الغربية، ولذلك أصبحت تسعى لتحقيق تنمية سياسية بالنموذج الذي رسمته الهيئات الدولية الغربية، دون البحث عن بديل آخر، وهذا ما أدى إلى نشوء أزمات سياسية في العالم العربي.

إشكالية الدراسة:

تطرح الجماعات المحلية بالجزائر إرثا اجتماعيا كبيرا لكيفية تنظيم شؤون حياتها الاجتماعية اليومية، وهو رأسمال اجتماعي تحكمت في تشكيله عوامل عديدة ومتفاعلة، وعلى رأس هذه العوامل الإقليم الجغرافي الفسيح والمتباين التضاريس، والذي يسمح بالتنقل بحثا عن شروط وعوامل البقاء، مما طبع المجتمع الجزائري بصفة البداوة والغلظة وقد ساهم عامل غياب قوة سياسية مركزية قوية في تغذية أطماع القوى الاستعمارية على مر التاريخ، والتي عادة ما تحولت إلى حملات استنزافية استغلالية، كان لها أثرها النفسي والاجتماعي في تشكيل نفسية سكان الأقاليم المحلية.

فقد شهدت الجزائر العديد من القوى السياسية والعسكرية على أرضها بدءا من الفينيقيين في العصر القديم انتهاء بالاستعمار الفرنسي في العصر الحديث وهو التواجد الذي يشكل شخصية الجزائري ونمطه الاجتماعي والسياسي والثقافي، والذي يعد الحقيقة التي يتعامل معها أي مجهود سياسي تنموي، لذا برزت في أذهاننا الإشكالية التالية:

ما هي صور وأشكال التحديات التي تطرحها الأقاليم المحلية بالجزائر، أمام مجهودات التنمية السياسية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية: تطرح في أذهاننا الإشكالات الفرعية التالية:

-ما المقصود التنمية السياسية، وما المفهوم الذي تنطوي عليه الجماعات المحلية؟

كيف تستجيب الخصوصيات الاجتماعية المحلية لمجهودات التنمية السياسية بالجزائر؟

فرضيات الدراسة:

-ينطوي مفهوم التنمية السياسية والجماعات المحلية على معاني معددة ومتباينة.

-تعد الخصوصيات الاجتماعية المحلية عوامل مقاومة لكل مجهود تنموي سياسي.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات، التي تناولت موضوع التنمية السياسية في الجزائر، أما بالنسبة لدراستنا فهي تختلف في بعض الجزئيات منها الفترة الممتدة ما بين 1989-2016، كذلك المؤشرات التي اعتمدناها في الدراسة:

هشام عبد الكريم مذكرة ماجستير "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية 1989-1999، حيث تطرق الباحث إلى دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1989-1999).

أهداف الدراسة:

الأهداف العلمية: هي البحث العلمي في موضوع التنمية السياسية بشكل عام، ثم محاولة معرفة مدى تطور الدراسات في هذا المجال في الجزائر، كذلك معرفة مدى قدرة النظام السياسي الجزائري على تحقيق النمو والتطور والخروج من دائرة التخلف.

الأهداف العملية: فهي محاولة معرفة مدى نجاح أو فشل التنمية السياسية في الجزائر، ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة من أجل التطور والنمو، كذلك تحديد مدى فعالية ونجاح الإصلاحات السياسية في القضاء على التخلف السياسي.

أسباب اختيار الموضوع:

بالنسبة للأسباب الذاتية: فهي حب المعرفة والإطلاع العلمي، أما بالنسبة للأسباب الموضوعية: هي كون موضوع التنمية السياسية موضوع جد حساس حيث أنه يعتبر من أحد أهم المواضيع ذات الحركية الدائمة، والتي تحظى بناقش واسع ودائم من طرف السياسيين ولهذا ارتأيت اختياره والبحث فيه.

مناهج ومقتربات الدراسة:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من المناهج والمقتربات من أجل حصر دائرة البحث، وبالتالي التطرق إلى الموضوع بشكل أدق، وهذه المناهج والمقتربات هي:

المنهج الوصفي التحليلي: بالنسبة لهذا المنهج فهو يقوم على وصف الظاهرة وتحليلها من خلال دراسة المتغيرات ومقدار تأثيرها على بعضها البعض، ولقد اعتمدت عليه من أجل وصف عملية التنمية السياسية بشكل عام ثم تحليلها ودراستها في الجزائر.

منهج دراسة الحالة: هذا المنهج يبحث ويتخصص في حالة واحدة ويدرسها من كافة جوانبها، ولقد اعتمدت عليه من أجل دراسة التنمية السياسية في الجزائر.

المنهج التاريخي: يهتم بدراسة موضوع ما من خلال التطرق لمختلف المراحل والتطورات التاريخية التي مرت بها الظاهرة محل الدراسة، ولقد اعتمدت عليه من أجل دراسة التنمية

السياسية في الجزائر، في فترة ما بين 1989 إلى غاية 2016، من خلال دراسة أهم المراحل التي مرت بها التنمية السياسية في هذه الفترة.

المقترب النظمي: يهتم هذا المقترب بدراسة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وذلك من خلال دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسة، سواء في الجانب القانوني، وذلك من خلال دراسة كل الأطر القانونية التي تحكم تلك الظاهرة محل الدراسة، أو دراسة الجانب غير الرسمي لها من خلال دراسة بعض أنماط السلوكيات التي تؤثر على هذه الظاهرة، كما يهتم هذا المقترب بدراسة البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر عليها، وقد تم الاعتماد على هذا المقترب من أجل دراسة مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي قادت عملية التنمية السياسية في الجزائر، وذلك من خلال دراستها من الجانب القانوني الرسمي وغير الرسمي، كذلك دراسة البيئة الداخلية والخارجية التي أثرت على عملية التنمية السياسية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

بالنسبة لصعوبات الدراسة هي: قلة المراجع التي تتثلم بشكل مفصل عن التنمية السياسية في الجزائر، كذلك ضيق الوقت الذي لم يسمح للطالب بالبحث أكثر والتعمق فيما يتعلق بموضوع تحديات التنمية السياسية في الجزائر.

خطة الدراسة:

ولقد تم الاعتماد على خطة ذات فصلين، **الفصل الأول** خاص بالإطار المفاهيمي للتنمية السياسية والجماعات المحلية والذي احتوى أربع مباحث، تناولنا في المبحث الأول: ماهية التنمية السياسية، والمبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية، والمبحث الثالث: ماهية الجماعات المحلية على المستوى المحلي، أما المبحث الرابع: فكان لخصائص المجتمعات المحلية.

أما **الفصل الثاني** فكان صعوبات تحقيق التنمية السياسية على المستوى المحلي وآليات تفعيلها الجزائر فتضمن المبحث الأول: الصعوبات التي تطرحها أزمة الشرعية، أما المبحث الثاني فكان حول: الصعوبات التي تطرحها أزمة المشاركة السياسية، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد تضمن: المعوقات التي تطرحها أزمة التغلغل والاندماج، أما المبحث الرابع: آليات تحقيق التنمية السياسية على المستوى المحلي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية السياسية والجماعات المحلية

المبحث الأول: ماهية التنمية السياسية

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بعض المفاهيم الأخرى

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية السياسية

المطلب الثالث: محددات التنمية السياسية

المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية

المطلب الأول: نظرية التحديث

المطلب الثاني: نظرية الثقافة السياسية

المطلب الثالث: نظرية التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: ماهية الجماعات المحلية على المستوى المحلي

المطلب الأول: الماهية القانونية للجماعات المحلية

المطلب الثاني: الماهية السوسيولوجية للمجتمعات المحلية

المبحث الرابع: خصائص المجتمعات المحلية

المطلب الأول: الخصائص الاجتماعية

المطلب الثاني: الخصائص الثقافية

المطلب الثالث: خصائص في المجال الاداري

المبحث الأول: ماهية التنمية السياسية

تعد التنمية السياسية موضوعا شائكا يصعب التحكم في إطارها النظري ، وذلك كون أن هذا المفهوم كغيره من المفاهيم، تختلف المدارس والاتجاهات التي حاولت دراسته ووضع تعريف واحد وشامل له، ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث لنشأة هذا الموضوع، وكذلك سوف نتطرق لمختلف الاتجاهات التي تعرفه.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بعض المفاهيم الأخرى

1-مفهوم التنمية السياسية:

يعتبر مفهوم التنمية السياسية، من أهم المفاهيم التي لا يزال إلى حد اليوم محل خلاف بين الباحثين، وذلك بسبب تعدد زوايا النظر لهذا المفهوم، فنجد أن كل باحث يعرف التنمية السياسية انطلاقا من اتجاهات يتبناها وفي هذا المطلب سنحاول ذكر بعض التعاريف.

1-يعرفها "روبير بركنهام robert berghinhom" على خمس مدلولات[1]:

- مدلول قانوني: يهتم بالبناء الدستوري للدولة، بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها.
- مدلول اقتصادي: يعنى تحقيق نمو اقتصادي يتوافق وتطلعات الشعب الاقتصادية.
- مدلول إداري: ضرورة وجود إرتدة مواطنة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية الإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الكفاءة والفعالية والعقلانية.
- مدلول سياسي: تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية والمشاركة في الحياة السياسية.
- مدلول ثقافي: التنمية عبارة عن تحديث يأتي نتيجة لثقافة سياسية معينة.

2-يعرفها كل من "غبريال ألموند" و"وبنكام باول": بأنها تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة السياسية[2].

3-أما "صامويل هنتينغتون" فيرى أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل هي[3]:

---

[1] - مصطفى الصوفي، "الجماعات المحلية والتنمية السياسية"، www.safipness.com/indexphp?swit et or t 9

[2] - أحمد وهبان، "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية"، (القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص 106.

[3] - السيد حليم الزيات، "التنمية السياسية -الأبعاد والمنهجية-"، (الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1985)، ص151.

– ترشيد السلطة: أي أن تجري ممارستها واستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد الوظائف.

– التمايز والتخصص: تمايز وتنوع الوظائف السياسية وايجاد أبنية متخصصة لها.

– المشاركة السياسية: زيادة نسبة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، من خلال قنوات وآليات للمشاركة.

4–أما "لوسيان باي": فقد قدم عشر تعريفات للتنمية السياسية في كتابه "جوانب ومظاهر التنمية السياسية" نتناول منها بعض التعاريف[1]:

– التنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية.

– التنمية السياسية هي تحقيق التغير الحكومي.

– التنمية السياسية بناء الدولة القومية.

– التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة.

– التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.

ومن خلال التعاريف التي تم ذكرها سابقا، نستنتج بأن مفهوم التنمية السياسية يختلف من باحث لآخر، وذلك لاختلاف زاوية البحث التي ينظر إليها كل باحث، ولهذا سوف نحاول تقديم تعريف الأستاذ "عبد الحليم الزيات"، كونه تعريف أشمل.

اختلف المفكرون في تحديد تعريف شامل للتنمية السياسية وذلك بسبب الاختلافات الفكرية لكل مفكر، وقبل أن نتحدث عن تعريف التنمية السياسية لابد إلى التطرق أولا إلى مفهوم التنمية والسياسة:

–تعريف التنمية:

يعرفها الاقتصادي الأمريكي S/WAGET أنها تتضمن الموازنة بين أحوال المعيشة الفعلية والمرغوب فيها والتي يمكن تحقيقها وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي[2].

يعرفها "فرنسو بيرو" أنها مجموعة من المتغيرات التي تحدث في الهياكل الداخلية والعادات الاجتماعية، التي تسمح بزيادة حقيقية في الناتج القومي، مع شرط تفوق معدل

[1] – رياض حمدوش، "تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقاتها بالتنمية الاقتصادية"، (د. ب. ن، معهد الميثاق، 2009)، ص 11.

[2] – الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008)، ص7.

الدخل القومي على معدل نمو السكان قصد ضمان استمرارية الزيادة في متوسط الدخل الفردي[1].

-تعريف السياسة: يرى "موريس دوفرجيه" بصورة خاصة في تطور الإصلاح بين القرن 19 والقرن 20 بين حكم الدولة وحكم المجتمعات فيقول (عرف المعجم ليتر letter السياسة عام 1870 بقوله: السياسة علم حكم الدولة[2].

1-تعريف التنمية السياسية:

تعريف "لوسيان باي" للتنمية السياسية: وقد وضع قائمة شاملة تضمنت تعريفات مختلفة ومركزة لمفهوم التنمية السياسية وهي[3]:

- التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية.
- التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.
- التنمية السياسية هي التحديث السياسي ولا تنفصل عنه.
- التنمية السياسية هي أداء وإدارة الدولة القومية: بمعنى قبول شكل واحد من النظام السياسي والممارسة السياسية.
- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.
- التنمية السياسية هي التعبئة السياسية للجماهير لدفعها للمزيد من المشاركة السياسة.
- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية بمعنى قدرة النظام السياسي على بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم الممارسة السياسية الديمقراطية.
- التنمية السياسية هي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والتغيير الاجتماعي المخطط والمنظم.
- التنمية السياسية هي التعبئة والقوة بمعنى أنها تستهدف خلق نظام فعال وله من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية.
- التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعدد الأبعاد، إذ لا يمكن أن تتحقق دون حدوث تغيرات في كافة عناصر الثقافة.

[1] - مليكة فريمش، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2012).

[2] - أحمد عارف أرحيل الكفارنة، مقدمة في العلوم السياسية (عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع، 2011)، ص 31.

[3] - الخزرجي، ثامر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، ص 137.

تعريف "هنتجتون" للتنمية السياسية: يرى "هنتجتون" أن التنمية السياسية تتحقق بتوفر جملة من المقومات وهي[1]:

– ترشيد السلطة ويقصد بها أن تمارس استنادا إلى أسس رشيدة وأن تخضع ممارساتها لدستور مسبق.

– تمايز المؤسسات والوظائف السياسية: ويشير هنا إلى مبدأ الفصل بين السلطات كضمانة لعدم تدلي القائم على السلطة للاستبداد.

– المشاركة السياسية: فيقصد بها تعاظم معدلات المشاركة (مشاركة الجماهير في الحياة السياسية) تعريف بالومبار: يعتبر بالومبار التنمية السياسية على أنا بناء الديمقراطية من خلال تعزيز القيم الديمقراطية بين الناس[2].

تعريف إجرائي:

يقول الأستاذ عبد الحليم الزيات في تعريفه للتنمية السياسية أنها: "عملية سيسو–تاريخية، متعددة الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقيدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع وتشكل في الوقت نفسه، منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية، ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية وما إلى ذلك من كيانات نوعية تتمايز عن بعضها البعض بنائيا، وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا وتتكامل مع بعضها وظيفيا، وتمثل بشكل أساسي على الغالبية العظمى من مجموع المواطنين وتعكس مصالحها، ومن ثم تهيئ المناخ الملائم لشراكتها الإيجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية وديناميكيات العمل مما يساعد في النهاية على تجذير أسباب التكامل الاجتماعي–السياسي، وتوفير أوضاع مناسبة لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام[3].

---

[1] – أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص 106.

[2] - Mariam karim, political développement concept by looking briefly at the iran s-19 Mohammed reza pahlavi rule "journal of public administration and gouvernance (2015), p 67.

[3] – هشام عبد الكريم، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية 1989–1999"، (مذكرة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006)، ص 59.

2-التنمية السياسية وعلاقاتها ببعض المفاهيم

سنحاول دراسة بعض المصطلحات المتداخلة والمتشابهة مع مفهوم التنمية السياسية، وهذا من أجل إعطاء صورة أوضح عن المفهوم، ومن هذه المصطلحات نذكر ما يلي:

التحول: هو عملية غير إرادية من حيث كونها تحدث أو لا تحدث، فهي قانون عام من قوانين الطبيعة والمجتمع المتحرك غير القابل للتوقف أو التعطيل، والتحول يسير على المدى الطويل نحو الأفضل لكنه يمر بانتكاسات بسبب عوامل داخلية وخارجية[1].

في حين أن التنمية السياسية هي عملية إرادية مقصودة، تكون وفق حركية مضبوطة واحتمالات مدروسة.

التغير: هو عملية التدخل الواعي في سير عملية الانتقال من حالة إلى حالة أخرى، أي توفر إرادة الإصرار والقدرة على ضبطه والتحكم في مساره تجنبا للمخاطر وأملا في تحقيق الأهداف المأمولة، وعلى الرغم من ذلك فإن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم، فقد يتغير الشيء إلى السالب، بينما تهدف التنمية السياسية كمبدأ أساسي لها إلى التغير نحو الأفضل والانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم[2].

التحديث: كمفهوم حديث الاستعمال، يرجع استعماله إلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وقد عرفه "ويلبر مور –moore. w–" بأنه: "التحول الشامل للمجتمع التقليدي أو ما قبل الحديث إلى أشكال التنظيمات الجديدة التي تميز الدول المزدهرة اقتصاديا، والمستقرة سياسيا"[3].

فهو إلى حد ما يعني اكتساب الطابع الغربي، أي الانتقال نحو تبني أساليب العمل والتفكير الغربية (التغريب)، وهو ما يناقض مفهوم التنمية بشكل عام، التي تعني الاستقلالية والانطلاق من الذات، مع إمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين، كذلك نفس الأمر بالنسبة للتنمية السياسية[4].

---

[1] - محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 167، 1993، ص 15.

[2] - المرجع السابق، 16.

[3] - جهينة سلطان العيسى وآخرون، "علم اجتماع التنمية"، (د ب ن، دار الأهالي للطباعة، ط 1، 1999)، ص 92.

[4] - المرجع السابق، ص 94.

ويكمن الفرق بين التحديث السياسي والتنمية السياسية، كون أن هذه الأخيرة هي عملية ذاتية وإرادية مقصودة، تهدف إلى تغيير الواقع المجتمعي واستغلال كل الطاقات المادية والبشرية والإمكانات الذاتية للمجتمع بشكل يدعم نموه وتطوره، وبالتالي فالتنمية السياسية تعد مصطلح أكثر حيادية ولذلك حاول أبتر التمييز بين التنمية والتحديث بقوله أن التنمية هي مسلسل امتداد عالمي يتعلق بكل التغيرات التي تحدث تحولات على المستوى الاجتماعي، والتحديث ظاهرة خاصة ظهرت في حضن المجتمعات التقليدية باستيراد الأدوار الاجتماعية المنبثقة من المجتمعات الصناعية[1].

التقدم: يدل هذا المفهوم على تلك الحالة من التغير التقدمي، الذي يحمل دلالة لتحسين دائم في الظروف المادية واللامادية للمجتمع في سياق غائي مثالي، فإذا كنا نستطيع أن نتفق على مدى تطور المجتمع بالأدلة، فإن مفهوم التقدم يحمل أحكاما قيمية وهو يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية ترمي إلى غاية يتحقق فيها نوع من "المثل الأعلى" أو "المجتمع المثالي"، وفي الغالب يكون هذا المثل الأعلى هو الأفضل بالضرورة من سابقتها، فالتقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة، في حين أن التنمية السياسية هي جزء فقط من التنمية الشاملة[2].

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية السياسية

من الوجهة التاريخية نستطيع إرجاع الاهتمام بقضية التنمية السياسية إلى ستينيات القرن العشرين، رغم أن البوادر الحقيقية ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات، أي مع ظهور المدرسة السلوكية والتي أعطت الكثير من اهتمامها لمفهوم الظواهر السياسية، وذلك باستعمال مناهج علمية أو المزاوجة بين ما هو نظري وبين ما هو ميداني تجريبي[3].

لكن التنظير في التنمية السياسية ارتبط أساسا بالسسيولوجية الأنجلوسكسونية سنة 1923، حيث كانت المبادرات الأولى للأبحاث تتم من طرف مختلف الأجهزة الحكومية

[1] – حسن بنكادي، "التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية في طروحها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية (مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008).

[2] – ياسين ربوح، "الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر 1996–2008"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009–2010)، ص 45.

[3] – المرجع السابق، ص 112.

الأمريكية، التي قامت بعملية البحث وجمع المعلومات وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم والإدارة في الأقاليم غير الغربية المختلفة في أمريكا اللاتينية، وآسيا، وإفريقيا، أي في المنطقة التي أصطلح عليها لاحقا (بالعالم الثالث)[1].

وبعدما كانت التنمية السياسية مفهوم علمي ومبحث دراسي في علم الاجتماع والسياسية تحولت إلى حقل معرفي مستقل عنهما في ستينيات القرن العشرين، من خلال إصدار لجنة السياسة المقارنة لخمس مؤلفات في التنمية السياسية أهمها[2]:

1- كتاب "ألموند وجيمس كولمان": صدر سنة 1960، عن السياسية في المناطق النامية، وهو من أوائل الكتب التي تطرقت إلى دراسة التخلف السياسي في دول العالم الثالث.

2- كتاب ليونارد –بندر: عن إيران: التنمية السياسية في مجتمع متغير.

3- كتاب لوسيان باي: عن السياسية والشخصية وبناء الأمة.

ومن أهم الباحثين في مجال التنمية السياسية هو "دانيال بال"، الذي قام بتطوير مفهوم سيسيول وجي جديد هو مجتمع ما بعد الصناعة، والذي يهتم بدراسة المشاكل والأزمات السياسية المصاحبة لعملية التحول، سواء في المجتمعات الغربية أو في دول العالم الثالث، وبالتالي تم الانتقال من الاهتمام بالتنمية السياسية من الدول الغربية إلى دول العالم الثالث، لأنها ميدان خصب لفهم التجارب والخبرات السياسية، ولأن كل مظاهر التخلف السياسي متوفرة في هذه الدول[3].

خلاصة القول هنا، هي أن التنمية السياسية من المواضيع الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ودخل في الاستخدام الأكاديمي وخاصة في مراكز البحوث والدراسات السياسية التطبيقية، حيث وظف مفهوم التنمية السياسية من قبل الجامعات الأورو-أمريكية، تحت شعار التطوير والتحديث السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت غطاء المشاريع التنموية والتحديثية، من أجل استمرار تحقيق مصالحهم الاقتصادية أو لإستراتيجية ودفع الأنظمة السياسية للاقتراب الشكلي من النموذج

[1] - حمدوش، تطور مفهوم التنمية السياسية، ص 5-7.

[2] - المرجع السابق، ص 7.

[3] - المرجع السابق، ص 8.

الغربي، لأنه على حد زعمهم يشكل النموذج الذي يحتذى به في العالم، والقائم أصلا على الديمقراطية والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية وحرية الفكر.

المطلب الثالث: محددات التنمية السياسية

لقد تعددت محددات التنمية السياسية من رسمية وغير رسمية، إذ نجد بأنها قد تساهم بشكل ايجابي أو سلبي في عملية التنمية السياسية، كما أن هذه المحددات تختلف أدوارها في عملية التنمية السياسية، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: دور الجيش في عملية التنمية السياسية:

أولا: النشأة التاريخية للجيش: تعود نشأة الجيش إما للأصول الوطنية حيث ينشا الجيش ويبني وطنا، وهذا في الدول التي لم تخضع للاستعمار، حيث يلعب الجيش دورا هاما في الحياة السياسية. أو الأصول الكولونيالية، حيث تكون الماسة العسكرية من قبل القوى الاستعمارية، وتبقى محافظة على القيم والتقاليد الموروثة عن الجيوش الاستعمارية[1].

ثانيا: الاتجاه الإيديولوجي للصفوة العسكرية: إن اعتقاد المؤسسة العسكرية (الصفوة العسكرية) بأنها المسؤولة عن الدولة بأسرها من خلال حفظ السلام والنظام داخل الدولة، جعل منها تؤثر تأثيرا مباشر على تشكيل الهياكل التنظيمية القائمة في الدولة، وهذا له انعكاس على عملية التنمية السياسية، ويتجلى ذلك من خلال المستويات التالية[2]:

1-بناء المؤسسات العسكرية: ويمكن حصرها في أربع نماذج كما حددها الباحث "تشارلز أندريان" وتتمثل في النسق الشعبي، النسق التوفيقي، النسق البيروقراطي التسلطي. وانتهى إلا أن التغيير السياسي في تلك الأنساق السياسية يتضمن ثلاثة عناصر أساسية وهي: المعتقدات، البناءات، وسبل معالجة السياسة العامة.

2-قضية التكامل والاستقرار السياسي: وهذا باعتبار إن التكامل والاستقرار هي من القضايا التي تحاول التنمية السياسية تحقيقها، وأن الجيش يأخذ دوره كقوة مقررة وضرورية في اللعبة السياسية، وهذا راجع لمكانته التاريخية (تحقيق الاستقلال).

---

[1] - عائشة عباش، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال: تونس" (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007-2008)، ص 36-37.

[2] - المرجع السابق، ص 37-38.

3-قضية الديمقراطية: في ظل التبعية الإيديولوجية فقد عمدت الصفوة العسكرية في دول العالم الثالث إلى استيراد النماذج الديمقراطية (اشتراكي- ليبيرالي)، وتطبيقها في دولها وهذا بعد وصولها سدة الحكم. لكن هذه النماذج فشلت لأنها شكلية فقط، ولأن الديمقراطية ومتطلباتها لا تتماشى مع الطبيعة الإيديولوجية العسكرية الاستبدادية.

وبذلك يمكن اعتبار إن الجيش يعيق مسار تحقيق عملية التنمية السياسية، ويتجلى ذلك في الانقلابات العسكرية التي تعرفها دول العالم الثالث والتي أدت إلى بروز أزمات تنموية ما أدى ذلك إلى الإخفاق في تحقيق التقدم والتخلص من نظام التخلف بكل أنواعه.

الفرع الثاني: دور البرلمان في التنمية السياسية:

تعتبر البرلمانات من المؤسسات الرسمية الهامة في بناء الديمقراطية، وتجديد الحياة السياسية وتنميتها، فهي الممثلة لإرادة الشعب والمعبرة عن مصالحه، والحارسة لحقوقه وحرياته، وهي التي تشرع القوانين التي من خلالها تتحدد السياسات العامة، ويرسم السلوك السياسي العام، كما تسهم في بناء الثقافة السياسية، وبالتالي فهي تشكل أحد ملامح التنمية السياسية إذ هي كانت فاعلة في عملية المشاركة السياسية، وإلا فان دورها يكون ضعيفا، وهامشيا وينعكس سلبا على عملية التنمية السياسية برمتها، وهذا ما يلاحظ على برلمانات الدول العربية، خاصة في ظل هيمنة السلطة التنفيذية، وغياب مبدأ الفصل بين السلطات[1].

الفرع الثالث: دور القيادة (النخبة) السياسية في التنمية السياسية:

النخبة القيادة أو الطليعة يملكون التأثير على سائر أفراد الأمة، بحكم ما يخوله لهم العرف والقانون وهذا ما يجعلهم بحق محط المسؤولية الأولى في امور الدولة. والنخبة عندما تجد قاعدة تتجاوب وتدرك المسؤولية وتبعاتها بإمكانها أن تترجم تطلعاتها إلى واقع ملموس[2].

والصفوة السياسية في دول العالم الثالث كما عرفها الدكتور "عبد الحليم الزيات" بأنها جلها تتألف عادة من عناصر مثقفة مغربة، وعلى درجة عالية من التحضر، وذات تاريخ نضالي مشهود إبان فترة الاستعمار، وما إن وليت أمور بلادها، واحتلت مواقع القوة فيها حتى أخذت تناصر وتدعو إلى عمليات التغيير الاجتماعي و الاقتصادي السريع، وهي بذلك

[1] - عبد المجيد العزام، "التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 33، عدد2، (2006)، ص 375.

[2] - عباش، "إشكالية التنمية السياسية"، ص 40.

تظهر كشخصيات كاليزماتية مما يسهل عليها جلب الجماهير حول مشاريعها، ومن أجل الحفاظ على مكانتها تعمل دائما على الظهور في الساحة السياسية للتضييق على المعارضة، كما أنها تعمل دائما على الحفاظ على الآنية و المؤسسات الموجودة التي تكرس بقائها[1].

وبالتالي فالخلفية الإيديولوجية للنخب السياسية للدول العالم الثالث التي اكتتبها من الدول الغربية لا تتماشى مع عقائد وظروف المجتمعات النامية وهذا ما عرقل مسار التنمية السياسية[2].

الفرع الرابع: دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية:

يعرف الحزب السياسي بأنه: "هو تجمع أفراد، منظم إلى حد ما، هدفه التعبير عن أراء ومواقف ومصالح وتطلعات أعضائه ومؤيديه، وعن خياراتهم السياسية، وإفساح المجال أمامهم لممارسة السلطة. فالحزب يطمح أساسا إلى تحمل مسؤولية ممارسته الحكم[3].

ومن خلال تعريف الحزب السياسي، نجد أن هناك ارتباط واضح بين التنمية السياسية بالأحزاب السياسية والدور المناط بها تحقيق التنمية السياسية، أو على الأقل وجود دور لها في عملية تحقيق الإصلاح أو التنمية السياسية، بما يقود إلى وضع الأسس الراسخة لقيام المجتمع الديمقراطي المبني على التعددية وصولا إلى مبدأ تداول السلطة السلمي بين الأحزاب أو التيارات المختلفة. كما هو سائد الآن في العالم الغربي الديمقراطي[4].

فمشاركة الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية، يعتبر من الركائز لتحقيق الديمقراطية، وذلك من خلال الأدوار والوظائف التي تقوم بها، من خلال تعريف الطبقة الاجتماعية ببرامجها السياسية، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، بالإضافة إلى ذلك تعمل على توفير الاتصال بين الناخبين والنواب، وحل إشكالية الصراع داخل الحزب، كما أنها تسعى لنشر إيديولوجيتها في وسط الناخبين، وبالتالي تحقيق تنمية سياسية. إلا أن ذلك لا يوجد في دول العالم الثالث نظرا للعراقيل وضعف البرامج السياسية، وظهورها إلا في

[1] – عباش، "إشكالية التنمية السياسية"، ص 41.

[2] – المرجع السابق، ص 42.

[3] – عصام سليمان، "مدخل الى علم السياسة"، (بيروت: جدار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1989)، ص94.

[4] – زينب بليل، "موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية دراسة حالة الجزائر 1989–2012، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2012–2013)، ص 210.

المناسبات الانتخابية مما أدى إلى بروز أزمة سياسية تتمثل بالدرجة الأولى العزوف السياسي لدى المواطنين وبالتالي تنتج عنها أزمة المشاركة السياسية.

الفرع الخامس: دور المجتمع المدني في التنمية السياسية:

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مجموع المنظمات والاتحادات القائمة على أساس تطوعي بغية تحقيق أهداف معينة قد تكون سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وحقوقية وتنظم بطريقة مستقلة. وقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بنظريات العقد الاجتماعي وبالأخص نظرية البريطاي جون لوك، لذي جعل من المجتمع المدني وسيلة حماية ضد التجاوزات المحتملة لسلطة الدولة[1].

فهناك علاقة بين المجتمع المدني والتنمية السياسية، فهدفها تطوير المؤسسات الحكومية من جهة والمجتمع من جهة أخرى. فغياب أحدهما يعني اختلال عملية التنمية السياسية وعدم اكتمالها، وهذا ما يلاحظ في الأنظمة العربية التي تعرف انغلاق سياسي لدى المجتمع المدني نظرا لوجود عراقيل في ممارسة وظائفه في العملية التنموية وتوسيعها، فدون ديمقراطية قابلة للحياة و التطور، ولا ديمقراطية من دون حضور ووجود لقوى وتجمعات سياسية، فالمجتمع المدني يساهم في زيادة الوعي السياسي في المجتمعات ومحاربة قضايا الفساد واللاشفافية وتدعيم سيادة القانون والعمل على أساس الكفاءة والفعالية وليس على أساس المحسوبية، وبذلك تكون أمام وضع الحكم الراشد في العالم العربي باعتباره أحد مقومات التنمية السياسية[2].

[1] – مراد شحماط، لبنى حصاص، "التنمية السياسية: مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، د، ن، ع، (د.س.ن)، ص 44.

[2] – المرجع السابق، ص 42.

المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية

في حقل التنمية السياسية ظهرت نظريات لم تثبت صحة أي منها بصورة تامة ومقنعة حيث تعرض بعضها للنقد في وقت ظهورها أو بعده، وتمت مراجعة بعضها أو مناقضته من قبل أصحاب النظريات أنفسهم، ومن هذه النظريات: نظرية التحديث، ونظرية التنمية الاقتصادية ونظرية الثقافة السياسية.

المطلب الأول: نظرية التحديث

إن الإطار الفكري العام لهذه النظرية يقوم على تقسيم المجتمعات إلى "مجتمعات تقليدية" هي المجتمعات المتخلفة، و"المجتمعات الحديثة" هي البلدان المتطورة، والإيمان بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة[1].

إلى جانب ذلك السياق النظري العام، تتميز نظرية التحديث بسمتين هما: العمومية والشمول، لأن التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركية واحدة شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على المجتمع السياسي وحده، والسمة الأخرى أن نظرية التحديث تركز على العوامل الخارجية من حيث أنها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد إلى الحداثة وتحقيق التنمية السياسية نتيجة لذلك، ويرى "دافيد أبتر" في الاستعمار "قوة تحديثية" ونموذجا صار التحديث بواسطته كونيا، بعد استقلال المستعمرات ودخول العالم الثالث مرحلة التنمية، ليس سرا أن في هذه النظرية دعوة إلى التصنيع وتوسيع التعاون التقني والثقافي وبشكل عام تكثيف الوجود الغربي في هذه البلدان باعتباره ضروريا للمجتمعات التقليدية السائرة في طريق التصنيع والنمو الاقتصادي، وكذلك التحديث الاجتماعي والسياسي على ما أعلنه أصحاب النظرية[2].

لكن بعد عقود من استيراد البرامج التنموية ونقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية وطواف المتعاقدين التقنين الأجانب في البلدان النامية، ودفعات الطلبة من هذه للتكوين في البلدان المتطورة، ما هي حصيلة التحديث؟

الإطار الفكري العام لهذه النظرية يقوم على تقسيم المجتمعات إلى "مجتمعات تقليدية" هي المجتمعات المتخلفة و"مجتمعات حديثة" هي البلدان المتطورة، والإيمان بتصور خطي

[1] – محمد كامل ليلة، "النظم السياسية –الدولة والحكومة–"، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1971)، ص 552.

[2] – المرجع السابق، ص 553.

مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة، وهو المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية القائلة آنذاك بوجود حتمية تاريخية أخرى تنتقل بموجبها المجتمعات الرأسمالية إلى الاشتراكية. إلى جانب هذا السياق النظري العام تتميز نظرية التحديث بسمتين هما العمومية والشمول، لأن التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركية واحدة شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على المجتمع السياسي وحده. والسمة الأخرى أن نظرية التحديث تركز على العوامل الخارجية من حيث أنها على قول أصحابها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد إلى الحداثة، وتحقيق التنمية السياسية نتيجة لذلك.

في عرض هذه النظرية شدد أشهر القائلين بها وهو دافيد أبتر D.Apter، على التفريق بين التنمية والتحديث[1]. فالتنمية تقتضي أن عملية التصنيع يتبعها وينجم عنها تغير في مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية، بصورة عقلانية متدرجة تنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة عبر مراحل متتالية تختلف فيما بينها من حيث مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية» السائدة في كل منها إلى أن تبلغ الطور الأخير، طور الحداثة المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث، يكون فيه بفعل عوامل متعددة على رأسها الحراك الاجتماعي انتماء الأفراد غير معتمد فقط على العلاقة بوسائل الإنتاج، بل تحدده أيضا الإقامة وأساليب الترفيه والتسلية والقيم المادية الاستهلاكية والمعنوية الأخلاقية، وبصفة عامة سلسلة من "مصالح مرتبطة بالمراكز الاجتماعية" تؤدي إلى تشكيل "مجموعات مصلحية متخصصة". عندئذ يتجه الوعي الطبقي نحو الزوال ويسود "نظام وظيفي" أو "مهني" تكون فيه النخب مجتمعة بـ "مركز وظيفي متخصص" تحدده الكفاءات والتعليم والتربية ونوعية التكوين والقيم المرتبطة بكل هذا، وهي كلها من خصائص الحداثة.

أما التحديث السياسي فهو عند أنصار المذهب التنموي "نقل الأدوار المهنية والتقنية والإدارية... والمؤسسات كالمدارس والمستشفيات والشركات مثلا إلى مجتمعات غير صناعية". ومقتضى التحديث في هذه النظرية أنه "تحت تأثير مجتمع صناعي تظهر أدوار

[1] - D. Apter, Some conceptual approach to the study of modernization, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1968, PP. 298 et suiv, et 334.

اجتماعية في مجتمع غير صناعي". هذه الأدوار أنتجها المجتمع الصناعي واستوردتها المجتمعات السائرة في طريق التحديث. في هذه الأخيرة تقوم الأدوار والمؤسسات المستوردة بدور تجديدي ريادي استراتيجي، وتكمن أهميتها الاستراتيجية في أنها آتية من عالم خارجي متطور ولأن المجتمع غير المتطور بحاجة إليها لتحقيق تنميته.

في عملية التنمية هناك انتقال تدريجي، وأدوار المجتمع الحديث ومؤسساته تأتي بعد سلسلة من الأطوار أما في عملية التحديث فهناك "حرق المراحل" حيث تصير هذه الأدوار مهيمنة ومتقدمة على تطور قوى الإنتاج وعلى التنمية المادية للمجتمع، ومع ذلك فهي بنظر القائلين بها مفيدة وضرورية لأنها حاملة للتجديد والانتقال إلى الحداثة.

انطلاقا من هذا التصور رأى دافيد أبتر في الاستعمار "قوة تحديثية" و"نموذجا صار التحديث بواسطته كونيا"[1]. بعد استقلال المستعمرات ودخول العالم الثالث مرحلة التنمية، ليس سرا أن في هذه النظرية دعوة إلى التصنيع وتوسيع التعاون التقني والثقافي وبشكل عام تكثيف الوجود الغربي في هذه البلدان باعتباره ضروريا للمجتمعات "التقليدية" السائرة في طريق التصنيع والنمو الاقتصادي، وكذلك التحديث الاجتماعي والسياسي على ما أعلنه أصحاب النظرية.

بعد عقود من التصنيع والبرامج التنموية، و"نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية وطواف المتعاقدين التقنيين الأجانب في البلدان النامية، ودفعات الطلبة من هذه للتكوين في البلدان المتطورة، ما هي حصيلة التحديث؟ لاشك أن أثره في نقل المجتمع باتجاه الحداثة يختلف من بلد لى آخر وأن تقدير حجم التحديث الحاصل في كل بلد يحتاج إلى دراسات خاصة بكل منها، لكن بوجه الإجمال لا نظن أن أحدا باستطاعته أن يقول إن التحديث قد حقق التنمية الاجتماعية والسياسية في البلدان غير المتطورة. في البلدان العربية على وجه الخصوص لم تتأثر الأنظمة السياسية بالتحديث ولم تحدث فيها التنمية السياسية بأي وجه من الوجوه.

[1] - Cf. J. Leca, J-C. Vatin, Algérie politique, institutions et régime, PFNSP, Paris, 1975, p481.

إذا لا يمكن القول بأن التحديث قد حقق التنمية الاجتماعية والسياسية في البلدان النامية غير المتطورة، حيث أن الأنظمة السياسية لم تتأثر بالتحديث ولم تحدث فيها التنمية السياسية بأي وجه من الوجوه.

المطلب الثاني: نظرية الثقافة السياسية

يعتبر "غابريال ألموند"، من أشهر الباحثين في هذه النظرية، حيث يعتقد "ألموند" أن أي ثقافة من الثقافات، تظم ثلاثة جوانب: جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، وجانب شعوري يخص التعلق بالقادة والمؤسسات، وجانب تقيمي يشمل الأحكام والآراء التقيمية عن الظواهر السياسية، ومنه يمكن تعريف الثقافة السياسية على أنها: "الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء"[1].

ويعود تاريخ هذه المدرسة إلى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، عندما قام "ألموند" في فترة ما بين 1958-1963، بتحقيق شمل خمسة بلدان هي: أمريكا، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، والمكسيك، وسأل فيه 5000 شخص، كان موضوع الدراسة حول البحث في الثقافة "المدنية" تحديدا وليس الثقافة السياسية، يعني دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم الديمقراطية لمعرفة ما إذا كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديمقراطية أو تعرقلها، بخلفية أن الهدف المثالي هو الديمقراطية الأمريكية والبريطانية[2].

وفي نظر "ألموند"، كل صنف من الثقافة السياسية يقابله نوع من البنية السياسية، أي نظام حكم خاص به، فالثقافة المحلية تكون في نظام غير ممركز تماما فيه لامركزية واسعة وظاهرة، وثقافة الخضوع في نظام ممركز سلطوي، وثقافة المشاركة في نظام ديمقراطي، وأوضح "ألموند" بأنه لا يوجد أي نوع من هذه الثقافات بشكل مطلق، ولكن يوجد هناك مزيج من هذه الثقافات الثلاث، والمهم بنظره أن يكون المزيج جيدا وهو الذي تغلب عليه ثقافة المشاركة، انطلاقا من التحقق انتهى "ألموند" إلى أن بريطانيا وأمريكا تحققان مزيجا جيدا ومتوازنا من الثقافة السياسية تسوده ثقافة المشاركة بما يجعله ملائما للديمقراطية، وهو ما جعله يعلن أن: "التنمية السياسية ناتجة من تطور المجتمع المدني"، إلا أنه عاد في عام

[1] – السيد، التنمية السياسية، ص 151.

[2] – الجابري، النظم السياسية، ص 562.

1980، فناقض نظريته وقلب المعادلة قائلا أن التنمية السياسية أو التطور الديمقراطي هو الذي ينتج المجتمع المدني[1].

وجهت انتقادات لنظرية الثقافة السياسية، كان أغلبها يعيب عليها من خلال خلفية واضعيها وتفضيلهم لنماذج بلدانهم، وترددها بشأن الأسبقية في ثنائية الديمقراطية والمجتمع المدني، غير أن هذه النظرية لم تكن من دون فائدة، لأنها فتحت حقل البحوث في الثقافة السياسية لرصد العلاقة بينها وبين الديمقراطية.

المطلب الثالث: نظرية التنمية الاقتصادية

تمثل النظرية تطبيق لمقولات المدرسة السلوكية الشاملة في العلوم الاجتماعية على علم السياسية عامة، والعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية خاصة، ومن المعلوم أن النظرية السلوكية في علم السياسية تقدم "كيف" على "لماذا"، وهي تسعى لبناء نظريات انطلاقا من ملاحظة سلوكيات منتظمة متكررة ثابتة تشاهد في العمليات السياسية، أدواتها التقديرات الكمية عن طريق الإحصاء، من دون أحكام تقيمية و ليس الاهتمام بتفسير الدوافع الداخلية التي تحمل الأفراد على نماذج معينة من التصرفات المشاهدة بالعين المجردة، وهو ما يؤدي إلى اتخاذ المنهج التجريبي بواسطة التقنيات الكمية أداة للبحث واعتماد نتائجه لوضع المقولات[2].

من ناحية الأداء يرى القائلون بنظرية التنمية الاقتصادية، أن توسيع التصنيع والتحديث وتزايد نطاق التعليم وارتفاع مستوياته وزيادة التمدن ونشاطات الإعلام تزيد النظام فاعلية وشرعية بالنتيجة، فيما يخص التركيبة الطبقية للمجتمع، ذاهبين إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من مستويات عالية في التعليم والتمدين وتزايد الدخل الفردي وتغير القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية، تؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تملك روحا مدنية عالية، مهتمة بسير الشأن السياسي وأحواله، فالطبقة الوسطى تنسب إليها فضائل الروح المدنية وروح المشاركة والمبادرة والنقد والمحاسبة والمطالبة، أي ثقافة ديمقراطية ليس بمقدور النظام تجاهلها[3].

---

[1] – السيد، التنمية السياسية، ص 152.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية –دراسة نظرية وتطبيقية–"، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، د.س.ن)، 9–10.

[3] – المرجع السابق، ص 10.

اتفق أصحاب هذه النظرية في أشياء أولها دور الطبقة الوسطى في تحقيق التحول الديمقراطي، واختلفوا في أمور أخرى منها أهمية الدور وقوته، ونوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، وهناك من يرى بوجود علاقة إيجابية طردية ومباشرة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، مؤكدا أن العامل الاقتصادي هو سبب استقرار الديمقراطيات الغربية، بينما ذهب آخرون وفي مقدمتهم "صامويل هنتيغتون"، ومن دون إنكار دور الطبقة الوسطى في قيام الديمقراطية، إلا أن التنمية الاقتصادية واحد من العوامل وليس العامل الوحيد في العملية، لكنه سلم بأن الديمقراطية ستكون في نهاية المطاف إذا كانت التنمية الاقتصادية موجودة، ملخصا ما رآه من أهمية نسبية للمتغير الاقتصادي وللمتغيرات الأخرى بمسلمة عبارتها: "التنمية الاقتصادية تجعل الديمقراطية ممكنة، والزعامة السياسية تجعلها حقيقية أو فعلية"[1].

أشهر الباحثين وواضعي مقولات هذه المدرسة غابرييل ألموند المنتمي في الوقت نفسه إلى المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية. يعتقد ألموند أن أي ثقافة من الثقافات تضم ثلاثة جوانب، جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، وجانب شعوري يخص التعلق الشخصي بالقادة والمؤسسات، وجانب تقييمي يشمل الأحكام والآراء التقييمية عن الظواهر السياسية. ومنه يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها عند هذا المنظر مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية. وهناك تعريف آخر أشمل وأوجز مفاده أن الثقافة السياسية هي الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء"[2].

يعود تاريخ هذه المدرسة إلى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي لما قام ألموند وفيربا في فترة 1958-1963 بتحقيق[3] شمل خمسة بلدان هي أمريكا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك، وسئل فيه 5000 شخص. كان موضوع الدراسة في الحقيقة البحث في الثقافة المدنية تحديدا وليس الثقافة السياسية عامة، يعني دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى

[1] - محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص 11.

[2] - Cf. Encyclopaedia universalis, t. 12, article «Modernité», pp 424 et suiv.

[3] - Cf. M. Duverger, Sociologie de la politique, Paris, PUF, 1973, pp. 121.

القيم الديموقراطية لمعرفة ما إذا كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديموقراطية أو تعرقلها، بخلفية أن الهدف المثالي هو الديموقراطية الأمريكية والبريطانية.

من أجل القيام بالمهمة كان لابد من إعداد نظري سابق. ألموند حلل الثقافة السياسية فميز بين ثلاثة أصناف منها سماها "ثقافة محلية، culture localiste" و"ثقافة التبعية، culture de sujétion" و"ثقافة المشاركة، culture participante".

الثقافة المحلية تكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية المحلية مثل القرية والعشيرة والقومية والمنطقة من دون النظام السياسي برمته، وثقافة التبعية أو الخضوع تجعل الناس يعلمون بوجود النظام السياسي لكنهم يقفون منه موقفا سلبيا، ينتظرون منافعه وخدماته ويخشون تجاوزاته ولا يرون أنفسهم قادرين على التأثير فيه. أما ثقافة المشاركة فهي على النقيض من ذلك. هنا يعتقد المواطنون أنه باستطاعتهم أن يؤثروا في سير النظام وفي العملية السياسية بطرق ووسائل شتى كالانتخابات والمظاهرات والعرائض وتنظيم الجماعات الضاغطة.

في نظر ألموند كل صنف من الثقافة السياسية يقابله نوع من البنية السياسية أي نظام حكم خاص به، فالثقافة المحلية تكون في نظام غير ممركز تماما، فيه لامركزية واسعة وظاهرة. وثقافة الخضوع في نظام ممركز سلطوي، وثقافة المشاركة في نظام ديمقراطي. التطابق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي ضروري عنده لاستقرار النظام وعمله بشكل جيد والتفاوت بينهما يسيء إلى النظام ويهدد استقراره.

ألموند أوضح أن ما حدده من أصناف الثقافة السياسية إنما هو "نماذج مثالية" لا توجد بصورة خالصة في أي نظام من الأنظمة الملموسة. في هذه نجد مزيجا من الثقافات الثلاث، والمهم بنظره أن يكون المزيج جيدا"، وهو الذي تغلب عليه ثقافة المشاركة. انطلاقا من التحقيق انتهى ألموند إلى أن بريطانيا وأمريكا تحققان مزيجا جيداً ومتوازنا من الثقافة السياسية تسوده ثقافة المشاركة بما يجعله ملائما للديمقراطية، وهو ما جعله يعلن أن "التنمية السياسية ناتجة من تطور المجتمع المدني". إلا أنه عاد في 1980 فناقض نظريته وقلب المعادلة قائلا إن التنمية السياسية أو التطور الديمقراطي هو الذي ينتج المجتمع المدني، فصار السبب في 1963 (المجتمع المدني يلد الديمقراطية) نتيجة في 1980 (التطور الديمقراطي ينجب المجتمع المدني).

وجهت انتقادات عديدة[1] لنظرية الثقافة السياسية كما قدمها أصحابها كل منها شمل وجها من وجوهها، فكان مما عيب عليها خلفية واضعيها وتفضيلهم لنماذج بلدانهم، وترددها بشأن الأسبقية في ثنائية الديمقراطية والمجتمع المدني، غير أن هذه النظرية لم تكن من غير فائدة لأنها فتحت حقل البحوث في الثقافة السياسية لرصد العلاقة بينها وبين الديموقراطية.

في ما يخص البلدان العربية، بحكم الارتباط القوي بين الثقافة السياسية والثقافة بوجه عام من جهة، ولجوء البعض من دعاة هذه المدرسة إلى التاريخ لتفسير طبيعة الثقافة السياسية السائدة ضمن مجتمع معين في زمن معين، وعندما تبين أن البلدان العربية تبدي مقاومة شديدة للديمقراطية في عالم تزايدت فيه تجارب التحول الديمقراطي واتسع نطاقها، وكثرت الدراسات السياسية والاجتماعية حولها، كان من الطبيعي أن يقبل العديد من الباحثين من العرب وغير العرب على النظر في الثقافة العربية الإسلامية، خاصة من جهة اتفاقها أو تناقضها مع الديمقراطية[2]. وانقسموا في ذلك فرقا فقال بعضهم إن الثقافة العربية لا يمكن أن تتعايش مع الديمقراطية وأنها من أهم معوقات قيامها في هذه البلدان، وقال آخرون العكس جاعلين الموانع والعقبات أمام الديمقراطية بهذه البلدان على مستوى الحكام والأنظمة.

كائنا ما كان الأمر، فضرورة انتشار القيم الديمقراطية ومفاهيمها من أمثال المواطنة والمساواة والتعددية وقيمة الفرد وحريته في المجتمع وحقوق الإنسان وحريات الفكر والتفكير وما شابه ذلك، لقيام الديمقراطية وتوطيدها ليست موضوع نقاش عند الديمقراطيين، بيد أن السؤال الأهم يبقى قائما برمته، وهو سؤال الطرق والأساليب والوسائل والقوى القادرة على زرع هذه القيم وتنميتها.

هذه النظرية تطبيق لمقولات المدرسة السلوكية الشاملة في العلوم الاجتماعية على علم السياسة عامة والعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية خاصة. من المعلوم أن النظرية السلوكية في علم السياسة تقدم "كيف" على "لماذا"، وهي تسعى لبناء نظريات انطلاقا من ملاحظة سلوكيات منتظمة متكررة ثابتة تشاهد في العمليات السياسية. أدواتها التقديرات الكمية عن طريق الإحصاء، من دون أحكام تقييمية ولا اهتمام بتفسير الدوافع الداخلية التي تحمل الأفراد على نماذج معينة من التصرفات. المقدمة الفلسفية والمعرفية لهذه

[1] - G. Almond, S. Verba, The civic cultures : political attitudes and democracyin five nations, Princeton, Princeton University Press, 1963.

[2] – موريس دوفيتري، المرجع السابق، ص 120-126.

النظرية أنه لا يمكننا أن نحلل إلا السلوكيات والتصرفات المشاهدة بالعين المجردة، وهو ما يؤدي إلى اتخاذ المنهج التجريبي بواسطة التقنيات الكمية أداة للبحث واعتماد نتائجه لوضع المقولات.

من ناحية الأداء يرى القائلون بنظرية التنمية الاقتصادية[1] أن توسيع التصنيع والتحديث وتزايد نطاق التعليم وارتفاع مستوياته وزيادة التمدين ونشاطات الإعلام تزيد النظام فاعلية وشرعية بالنتيجة. فيما يخص التركيبة الطبقية للمجتمع وتدرج شرائحه، يركزون على نمو الطبقة الوسطى وتعاظم دورها في المجتمع ذاهبين إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من مستويات عالية في التعليم والتمدين وتزايد الدخل الفردي وتغير أنماط المعيشة وتبدل القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية تؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تملك روحا مدنية عالية، مهتمة بسير الشأن السياسي وأحواله، راغبة أن يكون أصحاب الوظائف العامة في مستوى المسئوليات المسندة إليهم ومطالبة باختيار الأشخاص الملائمين، المنتخبين منهم والمعينين. فالطبقة الوسطى تنسب إليها فضائل الروح المدنية وروح المشاركة والمبادرة والنقد والمحاسبة والمطالبة، أي ثقافة ديمقراطية ليس يقدر النظام على تجاهلها.

اتفق أصحاب هذه النظرية في أشياء أولها دور الطبقة الوسطى في تحقيق التحول الديمقراطي، واختلفوا في أمور أخرى منها أهمية هذا الدور وقوته ونوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية. أقوى المدافعين عن هذه النظرية، وهو سيمور مارتن ليبست[2] قال بعلاقة إيجابية طردية ومباشرة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، مؤكدا أن العامل الاقتصادي هو سبب استقرار الديمقراطيات الغربية بينما ذهب آخرون، في مقدمتهم صامويل هنتنغتون[3]، ومن دون إنكار دور الطبقة الوسطى في قيام الديمقراطية، إلى أن التنمية الاقتصادية واحد من العوامل وليس العامل الوحيد في العملية، لكنه سلم بأن الديمقراطية ستكون في نهاية المطاف إذا كانت التنمية الاقتصادية ملخصاً ما رآه من أهمية نسبية للمتغير الاقتصادي وللمتغيرات الأخرى بمسلمة عبارتها "التنمية الاقتصادية تجعل الديمقراطية ممكنة والزعامة السياسية تجعلها حقيقية"[4] أو فعلية.

[1] - J. Waterbury, Une démocratie sans démocrates? le potentiel de libéralisation politique au Moyen-Orient, in Ghassan Salamé, Démocraties sans démocrates, Paris, Fayard, 1994, pp. 106-108.
[2] - J. Waterbury, Ibid, pp. 96 et suiv.
[3] - S. M. Lipset, Political Man : The Social Bases of Politics, Expanded Edition, 1981.
[4] - S. P. Huntington, " The Goals of development" in Myron Weiner and S. P. Huntington, Understanding Political Development, Harper Collins, 1987.

نتائج الدراسات الخاصة بالبلدان المعنية بمسألة الديمقراطية كان فيها ما يتفق مع نظرية التنمية الاقتصادية وما يناقضها. فهناك بلدان منها الهند وسريلانكا حققت قدرا من الديمقراطية لفترات طويلة وهي في مستويات ضعيفة من التنمية الاقتصادية بمؤشرات المركز الاجتماعي الاقتصادي المعروفة، وفيها نسبة عالية من الأمية، وخصائصها خصائص المجتمعات الزراعية وليس الصناعية. فهنا إذا ما يجيز القول إن التنمية الاقتصادية ليست شرطا لا غنى عنه للممارسة الديمقراطية. وهناك بلدان عديدة أخرى من أمثال نيجيريا والمكسيك وتايلاندا وكوريا الجنوبية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية متفقة مع مقولات هذه النظرية.

في البلدان العربية، بالمقابل، سجل تناقض بين مستويات التنمية وبوادر التحول الديمقراطي. في كثير من بلدان المنطقة اتخذت مؤشرات "المركز الاجتماعي الاقتصادي" منذ فترة منحى تصاعديا مستمرا. في نحو 12 دولة منها يعيش أكثر من نصف السكان بمناطق م دينية، غالبية رجالها متعلمون، ونسبة الطلبة مقارنة بإجمالي السكان في العديد من البلدان العربية ليست أقل من نسب الدول الأوروبية. من جهة الدخل وحجم الطبقة الوسطى، فئات الإطارات في قطاع الصناعة وذوي المشاريع الخاصة وأصحاب المهن الحرة، والعاملين في الصناعة من ذوي الأجور العالية، هذه الشرائح، وجميعها من مكونات الطبقة الوسطى، تضخمت بشكل ملحوظ. ومع ذلك لم تنجب هذه المراكز الاقتصادية الاجتماعية الجديدة و"الحديثة" على توقعات نظرية التنمية الاقتصادية أي تحديث ولا حداثة في المجتمعات ولا أي شيء مما يمكن تسميته توجها ديمقراطيا في أنظمتها.

في البلدان العربية إذا إخفاق نظرية التنمية الاقتصادية واضح بين. هذه النظرية كما تقدم تشدد على دور التمدين وزيادة حجم الطبقة الوسطى باعتبارها حاملة للتجديد والتحديث في المجال الاجتماعي وفي الثقافة السياسية وفي الموقف من الشأن السياسي، وما ينجم عن ذلك من ضغط باتجاه الحداثة على مستوى النظام السياسي. والحال أن الجهود التنموية المبذولة في البلدان العربية طوال عقود من الزمن لم تنتج أي شيء من هذا. فأين المجتمع المدني؟ وأين ضغط المثقفين باتجاه التحديث والتنوير؟ وأين الثقافة السياسية والمدنية العقلانية الحديثة؟ وأين خصائص الحداثة في العلاقات الاجتماعية وفي سلوك الأفراد؟ هناك جديد في القيم المادية من دون الثقافية ولا المدنية.

وهذا التمدين الذي راهن عليه أصحاب هذه النظرية، ما أثره من جهة التنمية السياسية؟ لا شيء. في الجزائر مثلا سار الناس بأعداد كبيرة من الأرياف إلى المدن، و"سارت المدن نحو الأرياف بتوسيع المدن الكائنة وتكوين مدن جديدة من دون أثر لجهة التنمية السياسية. فكان التمدين شكليا جسديا ظاهريا، أما في السلوكيات ونماذج التصرفات والقيم السياسية والمعنوية فكانت العملية بترييف المدن أشبه منها بتمدين الأرياف.

فيما يخص الأنظمة السياسية بهذه البلدان كان التفاوت أظهر وأشد بين التنمية الإشادة والتنمية السياسية. فلم يسجل تغير في هذه الأنظمة بجمهورياتها الأوتوقراطية أو العسكرية وملكياتها المطلقة أو الدستورية. وتجارب الانفتاح التي تمت هنا أو هناك في بعضها تعود إلى أسباب عديدة لكنها ليست من إفرازات التنمية الاقتصادية ولا من نتائجها.

المبحث الثالث: ماهية الجماعات المحلية على المستوى المحلي.

المطلب الأول: الماهية القانونية للجماعات المحلية.

إن مفهوم الجماعات المحلية من أكثر المواضيع د ا رسة من طرف الباحثين والمفكرين، لما تحتله من مكانة مهمة داخل المجتمعات، لذلك سنتطرق إلى أهم ومختلف التعاريف التي تناولت الجماعات المحلية:

1-تعريف الجماعات المحلية اصطلاحاً:

تعرف الجماعات المحلية على أنها "وحدات جغرافية مقسمة في إقليم الدولة، وهي وحدات مستقلة في الولايات والمدن، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتولى إدارة الشؤون المحلية بالأساليب المتوفرة لديها[1]. وتكون مدعمة بكل الإمكانات المتاحة من طرف السلطة المركزية، لتساعدها على ضمان التوازن السلطوي داخل إقليمها"[2].

وهي أيضا: المناطق المتحدة جغرافيا، والتي تمارس نشاطاها المحلي بواسطة هيئات منتخبة، وتكون خاضعة لرقابة السلطة الوصية. وهي أسلوب من أساليب التنظيم الاداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع السلطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك بهدف أن تتفرغ الأجهزة المركزية لرسم السياسات العامة للدولة، والجماعات الإقليمية تقوم بتسيير مرافقها بغرض مساعدة الحكومة على تطبيق مشاريعها.

ومع ضمان استقلالية هيئاتها الادارية والتمتع بالشخصية المعنوية وخضوعها لرقابة السلطة المركزية في إطار ما يكفله القانون[3].

وتعرف أيضا: "هي تعبير جغرافي محدد إقليما، ومحدد عددياً ووحدة إدارية مصغرة عن الدولة، أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ بعين الاعتبار اتساع مهام السلطة المركزية على المستوى المحلي، لذا أوكلت مهمة التسيير المحلي بواسطة اللامركزية تكون مستقلة لكن تعمل تحت وصاية السلطة المركزية".

---

[1] – عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، الإدارة المحلية دراسة مقارنة (الأردن: دار وائل للنشر، 2001)، ص 12.

[2] - "la décentralisation des collectivité territoriales", service de presse de l'ambassade de France à vienne, Autriche, (mars 2011), p 5.

[3] – عبد الله ولد سيد أحمد فل، دور الإدارة المحلية في تسيير الخدمات العامة، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2006/2005)، ص 84.

وهي نظام اداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية، بمقتضى اكتسابها الشخصية المعنوية مع بقاءها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة[1].

والجماعات المحلية هي التي اصطلح تسميتها بالحكم المحلي لتمتعها بالاستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية إلى درجة تشبيهها بالحكومة المحلية، حيث يعرفها "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" على أنها "مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات، التي تسمح لمواطنيها ومجموعاتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم، وتسوية اختلافاتهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي"[2].

وتعد الجماعات المحلية "وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شئون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[3].

وتعرّف أيضا الجماعات المحلية أنها "مجموعة الأجهزة التنفيذية اللامركزية التي تتولى الشؤون المحلية وتقديم الخدمات على المستوى المحلي". وقد تكون منتخبة مثل البلدية، أو معينة مثل الولاية، وهي تشكل تنظيماً إدارياً مستقلاً عن الحكومة المركزية بالعاصمة، فهي إذن أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من أجل تحقيق اللامركزية الإدارية.

فالجماعات المحلية تختلف تسمياتها من دولة إلى أخرى، فهناك من يسميها بالحكم المحلي مثل الدول الأنجلو – ساكسونية كبريطانيا، ومن يطلق عليها تسمية الإدارة المحلية (Administration Locales) مثل فرنسا ومستعمراتها القديمة[4].

---

[1] – بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الباحث، ع 10، (2012)، ص 121.

[2] - http://www.tomohna.net/vb/showthread.php (15/02/2016)

[3] – لخضر مرغاد، "الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع 7، 2005، ص 11.

[4] – عثمان عزيزي، دور الجماعات المحلية والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة خنشلة: كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، (2008)، ص 12.

2- التعريف على المستوى القانوني والإجرائي:

وتعرّف بأنها هيئات لا مركزية تمنح لها الشخصية المعنوية، وتتقرر لها ذمة مالية، وتكون محلاً للحقوق والواجبات، دون أن يقطع صلطتها بالهيئات المركزية، التي تحتفظ لنفسها بحق الإشراف والرقابة والوصاية على الهيئات اللامركزية، وللجماعات المحلية تنظيمين إداريين، وهما على سبيل المثال نظام البلدية ونظام الولاية[1].

أولاً: الولاية: وهي الجماعة الإقليمية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة، وتشكل بهذه الصفة كفضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة.

وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين[2].

وتعرف الولاية أيضا أنها "جماعة لا مركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة، وتقوم بدورها على الوجه الكامل وتعبر على مطامح سكانها، لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعّالة"[3].

وهنا عرفنا العديد من القوانين نذكر على سبيل المثال ما بعد دستور 1989 ظهر قانون الجماعات المحلية:

ويعرفها قانون 01/10 بأنها: "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة"[4].

وتنشأ الولاية بالقانون الذي يحدد اسم الولاية ومركزها الإداري والتعديل في حدودها الإقليمية، ويتم بموجب مرسوم يصدر بناءاً على تقرير وزير الداخلية وباقتراح من المجلس الشعبي الولائي.

---

[1] – طه حامد الدليمي، الفدرالية أو اللامركزية السياسية (العراق: الدار الجامعية، 2011)، ص 81.

[2] – بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، مرجع سابق، ص 121.

[3] – صحراوي بن شيخة، "تسويق الجماعات المحلية"، ورقة مقدمة في ملتقى دولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة تلمسان، (2005/2004)، ص 2.

[4] – المواد 01 و02 من قانون 01/10 المؤرخ في 7 أفريل 2010 المتعلق بالولاية، في الجريدة الرسمية.

ويعرفها قانون 07/11 في مادته الأولى: "أنها الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير لممركزة للدولة وتتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية"[1].

ثانياً: البلدية: "وهي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي قاعدة إقليمية لا مركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"[2].

وهي ذلك الجزء من التراب الوطني، لأنها إقليم جغرافي داخل الدولة، كما أنها الخلية الأساسية للشعب والدولة.

وتقوم البلدية بدور كبير في تنمية المجتمع في المجال التنموي الاقتصادي، وذلك عن طريق ترك مسؤولية اتخاذ المبادرات الاقتصادية لها وكذا إيجاد حلول في أقرب وقت، وفي أحسن الظروف الممكنة لمشكلتي الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المؤهلة، والرغبة في مجال المبادرة والتنشيط، فإنها بذلك تخدم الدولة في المجال الاقتصادي وأيضا في مجال التنفيذ والتخطيط[3].

ويعرفها قانون 04/10 بأنها "الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية القانونية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون، وللبلدية إقليم واسم ومركز"[4].

وتعرّف البلدية أيضا حسب قانون 10/11 في مادته الأولى "هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب قانون"[5].

[1] – المادة 01 من قانون 07/11 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتعلق بالولاية، في الجريدة الرسمية.

[2] – أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989)، ص 313.

[3] – اسن قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص ص65-66.

[4] – المادة 01 من قانون 04/10 المؤرخ في 7 نوفمبر 1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية.

[5] – المادة 01 من قانون 10/11 المؤرخ في 11 يونيو 2021 المتعلق بالبلدية، ع. 37، الجريدة الرسمية.

3- وظائف ومهام وأهداف الجماعات المحلية.

وظائف ومهام الجماعات المحلية.

لا تختلف وظائف الجماعات المحلية بين الولاية والبلدية، فالجماعات المحلية تختص بأعمال التنمية الاقتصادية والثقافية وتهيئة الإقليم وحماية البيئة...الخ وكل ما يهم الإقليم المحلي، ومن أبرز مهام ووظائف الجماعات المحلية نجد:

1- المهام الاجتماعية والثقافية:

في المجال الاجتماعي والثقافي هنالك عدة قطاعات تتدخل فيها الجماعات المحلية مثل:

-قطاع السكن: تعمل الجماعات المحلية في هذا المجال على إيجاد سكن ملائم من خلال وضع شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة وتفعيلها.

-قطاع التربية والتكوين المهني: تقوم في هذا الإطار بإنجاز مراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والتقني.

-قطاع الصحة: ففي مجال الصحة وهي تعمل على توفير شروط النظافة الخاصة بالأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور وإنشاء الهياكل الصحية من قاعات علاج وغيرها[1].

ومثلاً: تقوم البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي طبقا للمقاييس والمتطلبات الوطنية وفقا للخريطة المدرسية، وتقوم زيادة على ذلك بصيانة هذه المؤسسات.

كما تعمل على توفير النقل المدرسي في المناطق المعزولة وتعمل على تشجيع وترقية النشاطات التعليمية والمدرسة بكل الإنجازات المتاحة.

وتتكفل بإنجاز المراكز الصحية، وصيانة المراكز الثقافية[2].

2- المهام الاقتصادية والمالية:

تعددت المهام الاقتصادية للجماعات المحلية، ويمكن حصرها كما يلي:

- تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين وذلك عن طريق العدالة في توزيع المداخيل.

---

[1] - حمادو سليمة، إصلاح الجماعات المحلية في الجزائر كخيار إستراتيجي، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012)، ص 31.

[2] - جديدي عتيقة، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر بلدية بسكرة، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعوم السياسية 2013/2012)، ص 112.

- تعبئة الطاقات والمهارات المحلية بإدماجها في العملية الاقتصادية.
- تطوير النشاطات الاقتصادية.
- العمل على تحسين مستوى التشغيل بتوفير مناصب شغل جديدة[1].

وطبقا للمادة 101 من قانون البلدية 10/11 يخضع إقامة أي مشروع استثماري أو تجهيز على إقليم البلدية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي، وفي مجال حماية البيئة والأراضي الفلاحية[2].

وهناك عدة وظائف أخرى أسندت إلى الجماعات المحلية، ممثلة في مؤسساتها المختلفة (الولاية والبلدية) وما يتبعها من مصالح وأقسام وغيرها، بالاستعانة بكل امكانياتها المادية والبشرية المتاحة، ويمكننا أن نحصر هذه الوظائف فيما يلي:

- الأمن والنظام العام.
- المصلحة العامة المحلية.
- تخليد الرموز الوطنية (شعارات وطنية، أعياد وطنية).
- الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن.
- تمارس الإدارة المحلية هذه الوظائف الإلزامية المنصوص عليها في القانون الولائي والقانون البلدي بميزتها في التقسيم الإقليمي والوطني[3].

فيما يخص وظيفة الأمن العام والنظام العام: فإنها تتعلق بتسيير الشؤون المحلية وتنظيمها، كما تعمل هناك على صيانة المؤسسات وتفعيل عملها، وتوفير كل ما يمكن أن يساهم في راحة المواطنين من كهرباء وغاز، وغذاء وصحة وتهيئة عمرانية، وتقوم كذلك بتفعيل الأمن العام وأمن الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام[4].

---

[1] – حمادو سليمة، مرجع سابق، ص 33.

[2] – جديدي عتيقة، مرجع سابق، ص 113.

[3] – افالو وفاء، شرقي أمينة، دور الحكومة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص 81.

[4] – عكوشي عبد القادر، التنظيم في مؤسسات الادارة المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005/2004)، ص 14.

وكمثال على ذلك ما نصت عليه المادة 18 من قانون البلدية 10/11 كما يلي "تسهر البلدية على المحافظة على النظام العان وأمن الأشخاص والممتلكات ومعاقبة كل مساس بالسكينة العمومية وكل الأعمال التي من شأنها الإخلال بها"[1].

فيما يخص تنظيم الحالة المدنية وتسييرها من خلال الاعتماد على سجلات وميكانيزمات تنظيمية خاصة لكل الحالات المدنية من ولادات ووفيات وغيرها، ويعتبر هذا القسم من أهم الأقسام التنظيمية الضرورية للمواطن والدولة على حد سواء، فمن خلالها يستطيع المواطن أن يتمتع بحقوق المواطنة[2].

وتقوم أيضا مؤسسات الجماعات المحلية بعمل مهم وهو الذي يخص تسيير وتطوير المصلحة العامة المحلية، فالأهداف التي رسمتها الدولة فيما يخص الإصلاح الإداري، وتطوير الخدمات المقدمة، فالأهداف التي رسمتها للمواطنين وتحسينها، أدرجت في أولوياتها الاهتمام بالإدارة المحلية باعتبارها أقرب إلى المواطن.

كما تقوم الإدارة المحلية كذلك بمهام الحفاظ على التقاليد الخاصة بالشعارات الوطنية كالأعراف الخاصة بمعارض المنتوجات المحلية والأعراف الثقافية والاجتماعية، تقاليد تراعي في بناء السياسة الإدارية المحلية وتوظف لصالحها بمالها من رمزية حياة المواطن.

وكمثال على ذلك: ما نصت عليه المادة 111 من قانون البلدية 10/11 أن "تساهم البلدية الى جانب الدولة في التحضير والاحتفال بالأعياد الوطنية، كما هي محددة في التشريع الساري المفعول، وإحياء ذكرى الاحداث التاريخية ولاسيما للثورة التحريرية[3].

الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن، وتتم هذه العملية بإشراك المواطن في مجريات الحياة التنظيمية المحلية وإعلامه بما يجري وإطلاعه على بعض الوثائق وتسهيل مرور المعلومات بين المواطن وإدارته. في إطار مبدأ التعامل بكل شفافية ونزاهة بين الجماعات الإقليمية ومواطنيها لتكريس مبدأ الاتصال بالبيئة يضمن الاستقرار ويعزز الثقة بالمسؤولين[4].

وكمثال على ذلك: ما نصت عليه المادة 11 من قانون 10/11 من قانون البلدية "يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول

[1] – المادة 18 من قانون 10/11 المتعلق بالبلدية الموافق لـ 3 يوليو 2011، ع 37، (الجريدة الرسمية).

[2] – أفالو وفاء، شرقي أمينة، مرجع سابق، ص 81.

[3] – المادة 111 من قانون 10/11 المتعلق بالبلدية، الموافق لـ 3 يوليو 2011، ع 37، (الجريدة الرسمية).

[4] – أفالو وفاء، شرفي أمينة، مرجع سابق، ص 81.

خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون[1].

وعموما هذه الوظائف والمهام لمنوطة للجماعات المحلية وتبقى جوهر المهم للإدارة المحلية هي إزالة العراقيل المتعلقة بنقص الامكانيات وسوء التنظيم وتفعيل التنظيم الاجتماعي الداخلي لهذه المؤسسات، وكذا تشديد الرقابة لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بحسن تسيير الشؤون المحلية، بما يضمن الشفافية والنزاهة في إدارة شؤون المواطنين، بما يحقق طموحاتهم امام ممثليهم المحليين[2].

ولتقريب الصورة لتكون أوضح ارتأينا إلى تلخيص أهم وظائف الجماعات المحلية من خلال الشكل التالي:

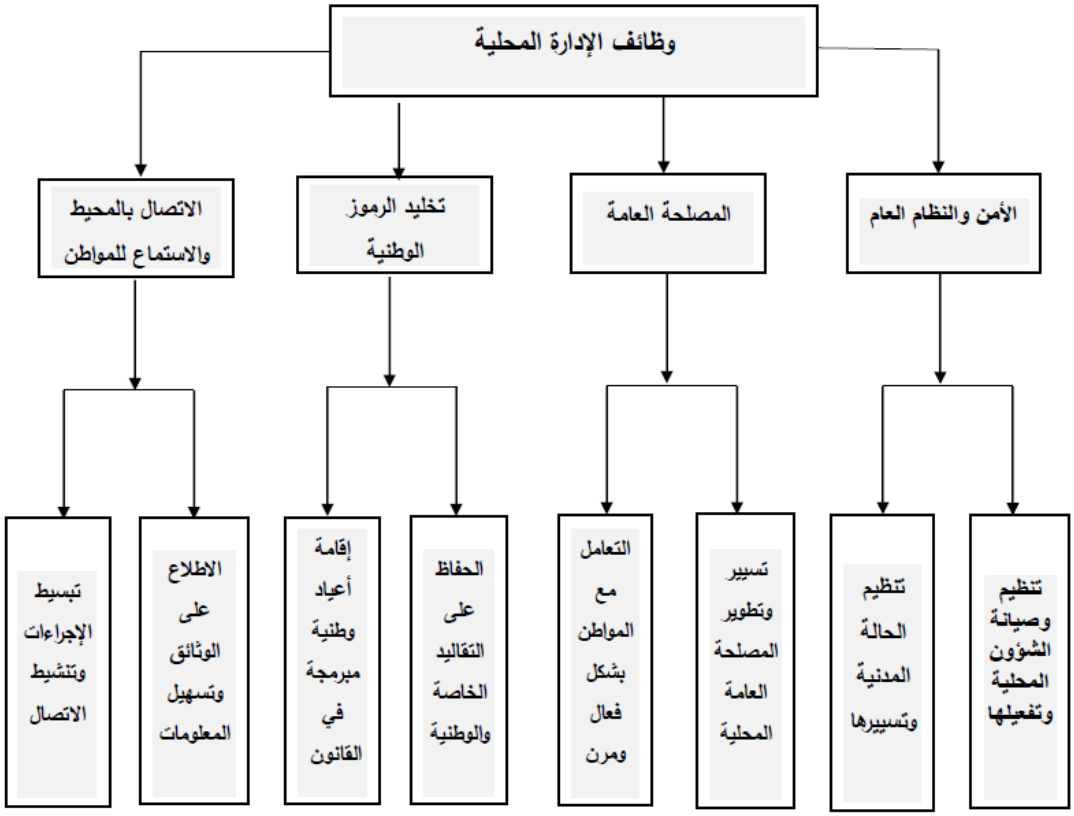

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أهم وظائف الجماعات المحلية سواء البلدية أو الولاية تتمثل أساسا في ضمان الأمن والنظام العام، وتحقيق المصلحة العامة، وكذا الاستماع لانشغالات المواطنين، وهذا يمثل التجسيد الفعلي للديمقراطية التشاركية ضمن ما

[1] – المادة 11 من قانون 10/11 المتعلق بالبلدية، الموافق لـ 3 يوليو 2011، ع 37، (الجريدة الرسمية).

[2] – عثمان عزيزي، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية، مذكرة ماجيستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية علوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2008)، ص 81.

يسمى علاقة تشاركية بين المسؤولين والمواطنين لتحقيق المصلحة الجماعية لذلك الإقليم، وكذا تخليد الرموز الوطنية وكذا إحياء تواريخ الثورة المجيدة لأنها تمثل تاريخ الشعب والدولة الجزائرية.

-أهداف الجماعات المحلية.

إنّ تطبيق أسلوب الإدارة المحلية في دولة ما، يهدف إلى تحقيق عدة اهداف التي تحدد تشكيل الإدارة المحلية وهياكل بنائها، وهذه الأهداف هي أساس الطموح الذي تصبو إلى تحقيقه الجماعات المحلية باختلاف الأنظمة السياسية من دولة لأخرى، ومن جملة الأهداف نذكر منها:

1- الأهداف السياسية:

ترتبط بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة اساساً في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية وأنماط العمل السياسي الذي يتبع ذلك المبدأ وفي إطار تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية:

-**التعددية:** يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات المحلية، والمصالح المتنوعة، وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية.

وتعتبر المجالس المحلية من بين اهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها.

-**الديمقراطية:** تعتبر الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية، تلك الديمقراطية التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية، فانتخاب مجالسها المحلية ولممارسة الديمقراطية في المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الاهتمام بشؤون العامة وتحسسهم بحقوقهم وواجباتهم[1].

2- الأهداف الإدارية:

إنّ تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية، يحقق السرعة والدقة، والكفاءة في الاستجابة لمتطلبات واحتياجات السكان المحليين، بما يحقق الكفاءة في تزويد المناطق والأقاليم بالخدمات العامة، لأنه بخلاف النهج المركزي في غدارة الشؤون العامة،

[1] - جديدي عتيقة، مرجع سابق، ص ص 9-10.

فهو يتميز بخاصية الحساسية، أي تأثره بأداء وانتقادات السكان المحليين، ويمكن تلخيص الهداف الإدارية للجماعات المحلية فيما يلي:

– النهوض بمستوى الخدمات وادائها في المجتمعات المحلية.

3– الأهداف الاجتماعية:

يمثل نظام الادارة المحلية فرصة ملحة لتحقيق جملة من الهداف الاجتماعية نذكر منها:

– تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم، حيث إنّ وجود مجلس محلي في إقليم معيّن يشعر بمسؤولية اجتماعية تجاه المواطنين، إذ لابد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم والحد من ثلوث البيئة.

– شعور المواطن داخل المجتمعات المحلية بأهمية في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية، مما يعزز الثقة بالنفس ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي[1].

كما تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدته الشعبية، من خلال قيام الإدارة المحلية بمعالجة المشاكل المحلية والسعي جاهدة إلى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وهو ما ينعكس إيجابا على السكان المحليين، كما تساهم الإدارة المحلية في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في غدارة الشؤون المحلية[2].

4– الأهداف الاقتصادية:

وتتضمن مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية، والاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات التجارية والصناعية والسياحية، وتوجهها نحو المشروعات الإنتاجية والخدماتية، لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية، وتشجيع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشاريع، وأيضاً الارتقاء بالجوانب الاقتصادية والاستثمار المحلي، وزيادة آفاق تطوير التنمية الاقتصادية مثل: انشاء الأسواق، وإقامة المعارض، وتنمية الصناعات الصغيرة واستصلاح الأراضي.

[1] – جديدي عتيقة، مرجع سابق، ص 11.

[2] – عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية –دراسة مقارنة– (عمان: دار المسيرة، 2001)، ص 71.

5-الأهداف الثقافية:

بتقديم الثقافة إلى المواطنين عن طريق المكتبات العامة وكذلك تقديم الخدمات الترفيهية، كالمسرح والإذاعة والإشراف على الحدائق والمنتزهات، وتطوير الاهتمام بالانتماءات المحلية للمواطنين المحليين، أي تقوية تعزيز مفهوم الانتماء للهوية وزيادة مفهوم الولاء للرموز الوطنية والمحلية[1].

وهنالك أهداف أخرى تسعى الجماعات المحلية لتجسيدها منها:

- توفير إدارة كفؤة، حيث أن المشاريع المحلية أكثر تجاوباً لحاجات وظروف المجتمع المحلي.
- ضمان تحقيق الديمقراطية وحقوق الأفراد، بحيث تتماشى قرارات الجماعات المحلية مع اهتمام المواطنين.
- خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية.
- الحفاظ على حقوق الأقليات من خلال اعطائهم درجة مرضية من حكم أنفسهم[2].

المطلب الثاني: الماهية السوسيولوجية للمجتمعات المحلية

1-المجتمع المحلي:

يمثل مفهوم المجتمع أهم المصطلحات المحورية التي تدور حولها موضوعات وقضايا التغيير المخطط، ويرجع تطور استعماله بالضرورة إلى ميدانين من ميادين العلوم الاجتماعية وهما علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وبالرغم من أنّ علماء الاجتماع يدرسون أجزاءً كبيرة من المجتمع ولطبيعة العلاقات بين أجزائه، إلا أنّه (أي المجتمع) يعتبر أكبر وحدة اجتماعية. فالمجتمع نموذجيا هو الأكمل والوحدة الرئيسية في التحليل السوسيولوجي.

يدلّ مصطلح المجتمع على كلّ "تجمع إنساني يضم أفرادا تجمعهم نفس الممارسات والتاريخ واللغة المشتركة وتضبطهم قوانين وقواعد واضحة"[3].

---

[1] - ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة (2013)، ص ص 6، 7.

[2] - محمد محمود الطعامنة، "نظم الإدارة المحلية (المفهوم، الفلسفة والأهداف)، ورقة مقدمة في الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطني العربي، سلطنة عمان، (18-20 أوت 2003)، ص 6.

[3] - François Gresle et Michel Panouff, Dictionnaire des sciences humaines, édition Nathan, 1994, p1218.

كما يشير مفهوم المجتمع إلى "مجموعة من الناس الذين يقيمون غالبا على رقعة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبيا وليست من النوع العارض المؤقت، ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جمعية تشعرهم بأنّ كلاّ منهم ينتمي لهذا المجتمع"[1].

من خلال هذا التعريف يضم المجتمع مجموعة من العناصر هي: مجموعة أفراد، وموقع جغرافي، وتفاعل، وقوانين، وضوابط مشتركة.

ويشير في الإطار نفسه أحمد زكي بدوي إلى أن المجتمع هو "جماعة من الناس يعيشون معا في منطقة معينة، وتجمع بينهم ثقافة مشترك ة ومختلفة عن غيرها، وشعور بالوحدة، كما ينظرون إلى أنفسهم ككيان متميز، ويتميز المجتمع بتجميع الجماعات ببنيان من الأدوار المتصلة ببعضها والتي تتتبع في سلوكها المعايير الاجتماعية. ويتضمن المجتمع جميع النظم الاجتماعية الأساسية لمواجهة الحاجات البشرية الأساسية، وهو مشتمل لا بمعنى شموله لجميع الأشكال التنظيمية الضرورية لبقائه"[2].

أمّا مفهوم المجتمع المحلّي فهو لفظ قديم في اللغة الإنجليزية يستخدم ليشير إلى معان مختلفة في لغة الحياة اليومية، ومن بين التعريفات التي وضعت للمجتمع المحلي هي "عبارة عن نسق اجتماعي يشتمل على عدد كاف من البناءات الاجتماعية النظامية لأفراد وجماعات وتنظيمات، يستهدف إشباع حاجاتهم من خلال تكوين علاقات دور متبادلة تشمل بناء النسق الكلي ولذلك فالمجتمع المحلي هو أصغر وحدة للبناء الاجتماعي داخل أي مجتمع يستطيع أن تعتمد على نفسها"[3].

يجعل هذا التعريف من المجتمع المحلي كيانا إيكولوجيا* يقوم أعضاؤه بأدوار معينة مهمة بالنسبة إلى النسق الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات التكافلية، كما يشير هذا التعريف إلى مسائل محددة: كالحجم ونمط الأنشطة، والشكل، وعدد الأفراد والموقع، كما

---

[1] – منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 05.

[2] – أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (لبنان: مكتبة لبنان، 1982)، ص 400.

[3] – سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 165.

* **الإيكولوجيا:** يقصد بالإيكولوجيا الاجتماعية (Social Ecology) دراسة علاقات التكافل بين الكائنات البشرية وأنماط التوطن والاستيطان المكانية، ونماذج استخدام الأرض، وكذلك كافة أشكال التنظيم الاجتماعي التي تنجم عن هذه العلاقات. أنظر سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر.

يوضح حقيقة أخرى وهي أنّ المجتمع المحلي هو وحدة مكتفية بذاتها نظراً لأنها تحوى بناءات نظامية يحتاج إليها عادة أعضاؤه مثل مؤسسات العمل، العيادة، التعليم وغيرها.

هذا وقد نظر (ردفيلد Redvild) إلى المجتمع المحلي الصغير باعتباره يحظى بأربع خصائص أو مقومات محددة، وهي التميز، وصغر الحجم، والاكتفاء الذاتي، وتجانس السكان"[1].

ولعل الشيء المتفق عليه هو أن المجتمع المحلي هو عبارة عن إقليم بشري جغرافي بدخل أعضاؤه في علاقة تفاعل مستمرة وتربطهم روابط الاعتماد الوظيفي المتبادل ويدركون في نفس الرغبة لتحقيق أهداف مشتركة.

وهكذا فإن هناك ثلاث عناصر جوهرية وهي الناس والمكان والتفاعل، وما يدل على بناء المجتمع المحلي إنما يحتوى على مجموعة من الأنشطة والممارسات والسياسات وتظهر الارتباطات الايجابية بين أفراده وجماعاته ومنظماته[2].

وفي ضوء ما تقدم فالمجتمع المحلي الذي نعنيه في دراستنا هو مجموعة الأفراد والمنظمات التي تشكل بيئة المؤسسة، والتي من شأنها إقامة علاقة جيدة معها أي مع بيئة المؤسسة.

2-تنمية المجتمع المحلي:

تتلخص التنمية المحلية في كونها تعالج المجتمعات المحلية ككائنات حية تحمل مقومات حياتها ونموها ذاتيا، مع تميزها بسمات معينة تتميز كل منها على الآخر، وعليه يكون تنمية المجتمع المحلي رهن القدرات المتوفرة بصفة ذاتية دون إكراه أو إملاءات، مما يتطلب احترام خصوصيات المجتمعات المحلية والعمل على فكرة إعادة الاستخدام واحترام التقسيم الطبيعي للعمل بين مختلف الوحدات في إطار الإقليم الواحد وهو ما يميز بين التنمية المحلية أو أي نوع من التنمية الشاملة. فالتنمية المحلية تختص بإقليم جغرافي وبشري محددين، حيث ينم في إطار الإمكانات المادية والبشرية التي يملكها المجتمع المحلي كجزء من المجتمع ككل.

[1] - سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، مرجع سابق، ص 169.

[2] - منال طلعت محمود،التنمية والمجتمع، مرجع سابق، ص 07.

حيث يعرف "ماري روس Mary Ross" تنمية المجتمع المحلي بأنها العملية التي يتمكن من خلالها أفراد المجتمع المحلي من تحديد الحاجات والأهداف وترتيبها وفقا لأولوياتهم وهو ما يشجّع روح التعاون والتضامن في المجتمع[1].

وفي تعريف هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 يشير إلى أن "تنمية المجتمع هي العملية التي ستهدف الربط بين الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم والشعوب وتمكينها من الإسهام الفعال في التقدم القومي"[2].

ورغم تأكيد هذا المجتمع المحلي والمجتمع الكبير إلاّ أنّ هذا التعريف لا يميز بين التنمية والخدمة الاجتماعية حيث تختلف هذه الأخيرة عن التنمية المحلية من حيث محدودية نطاق الخدمة الاجتماعية، واتساعه بالنسبة للتنمية المحلية وعليه فالتنمية الاجتماعية المحلية هي عبارة عن "عملية دينامية مقصودة تنم من خلال التدخل الإداري لغرض التحكم والتوجيه للتغيير الاجتماعي المقصود عن طريق استثمار الموارد البشرية، ودعم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع وذلك من خلال المشاركة الفعالة لتحقيق الأهداف المجتمعية"[3].

"هذا وتعبّر التنمية المحلية عن قدرة الأفراد على تحمل المسؤوليات على المستوى المحلي من خلال دعم العمل الجماعي المنظم، الذي يأخذ على عاتقه مسؤولية تطبيق القرارات والمشاريع والسياسات بطريقة شاملة"[4].

كما أن تنمية المجتمع المحلي "تستهدف تحسين الأحوال والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يعني أن هذا المستوى من التنمية يتجه نحو كافة مكونات البناء الاجتماعي في المجتمع المحلي، أي لا يركز على جانب دون الآخر، وبهذا المدخل تكون تنمية المجتمع المحلي تنمية متكاملة"[5].

---

[1] - Mary Ross: Community organization, Theory and Principle, Harger and brothers, New York, 1955, p39.

[2] – أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 40.

[3] – أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص 44.

[4] - Christion Brodhay et Florent Breuil, Dictionnaire du développement durable, édition Afnour, Paris, 2004, p65.

[5] – كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1993، ص25.

ارتبط بروز خيار التنمية المحلية بحتميات التكيف مع سيرورات العولمة والإقصائية، وقد فرض هذا المصطلح وجوده في الأوساط الاجتماعية والاقتصادية، إذ تسعي التنمية المحلية لأن تكون تطبيقاً لاقتصاد أكثر إنسانية من أجل رد الاعتبار وإحياء البعاد الإنسانية، لأن هذا النوع من التنمية يسعي إلى الاستثمار البشري في الجماعات المحلية بخصوصياتها وتراثها المحلي.

3-أهداف ومبادئ تنمية المجتمع المحلي:

تهدف تنمية المجتمع المحلي إلى معالجة التخلف والتفكّك وحلّ المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى معية أبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة ليعم الانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم في إطار تنظيم علاقاتهم وتهيئة طاقاتهم وقواهم للعمل الجماعي الموّجه لإحداث التغيير الاجتماعي المنشود، أي إحداث تغيير مقصود في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية[1].

ويمكن تقسيم أهداف تنمية المجتمع المحلي إلى نوعين أهداف الانجاز وتشتمل على كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية، كرفع إنتاجية الأفراد وزيادة دخلهم الفردي، وكذا مضاعفة الخدمات الصحية والتربوية والترفيهية بما يسهم في رفع المستوى العلمي والعقلي للمجتمع وتحقيق الرفاهية.

وأهداف معنوية وتشمل المتغيرات السلوكية والمعرفية التي تطرأ على أفراد المجتمع المحلي وتحقيق الضبط الاجتماعي بإيجاد مناخ ملائم لعملية التنمية يعزز معرفة الفرد لواجباته ودوره في عمليات التنمية، كما تعمل التنمية المحلية على خلق نوع من التفاهم والتواصل بين أفراد المجتمع المحلي.

تقوم فلسفة تنمية المجتمعات المحلية على تحريك وتحرير طاقات المواطنين في المجتمع لتحقيق الرفاهية وإشباع احتياجاتهم ومنذ أن طرحت تنمية المجتمع المحلي نفسها كطريقة تهدف لتحقيق هذه الفلسفة والمسؤولون والخبراء يطبقون منهجا، وبزيادة خبراتهم تجمع لديها بعض المبادئ التي تعد بمثابة ركائز أساسية لابد من تحقيقها ومراعاتها عند الأخذ بتنمية المجتمعات المحلية.

[1] - منال طلعت محمود،التنمية والمجتمع، مرجع سابق، ص 32.

حدّد "نلسون Nelson" وبعض زملائه في دراسة عن بناء المجتمع وتغيّره مجموعة المبادئ التالية[1]:

1- أنّ المجتمع المحلي هو الوحدة الاجتماعية التي يمكن أن يشارك المواطنون من خلالها فيما يحدث بداخله من برامج إنمائية مشاركة فعّالة.

2- يحدث التقدم الاجتماعي عند حدوث نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا.

3- أن يتخلل العمل الديموقراطي جميع مراحل وخطوات التنمية المحلية.

4- ضرورة وجود قنوات اتصالية فعّالة ومستمرة بين المواطنين وقيادتهم.

5- تمثل العملية التربوية الأهمية الأولى في برامج التنمية المحلية.

6- مراعاة ضرورة أن يكون البناء التنظيمي بناءً وظيفيا وليس بيروقراطيا بمعنى إمكانية تغييره وتعديله مع الظروف العابرة.

4-نماذج وإستراتيجيات تنمية المجتمع المحلي:

إنّ رسم أي إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي يفترض تصورا واضحا لطبيعة الأهداف المطلوبة حتى يمكن رسم السياسات التي تتلاءم معها، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان هناك تصورا واضحا لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل ولنوع العلاقات وأنماط الاستهلاك ونماذج السلوك والاتجاهات وطبيعة المؤسسات الاجتماعية. لقد تناولت العديد من الكتابات والدراسات في الفكر الاجتماعي نماذج تنمية المجتمعات المحلية، ونكتفي هنا بعرض النماذج.

***-نموذج العمل الإنمائي عند "تايلور Taylor"[2]:**

قدّم كارل تايلور نموذجا لخطوات العمل الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية في أحد مقالاته عن تنمية المجتمع، وتمثلت خطوات هذا النموذج في:

-المناقشة المنهجية للحاجات العامة حيث يمكن ذلك من اكتشاف المشكلات وتحديدها بدقة وتشخيص أسبابها الموضوعية.

[1] - محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 43.

[2] - محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، ص 48.

-التخطيط المنهجي لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية، وهي خطوة تعقب إدراك أعضاء المجتمع لحاجاتهم ومشكلاتهم ومعرفة أسبابها، ويتمّ فيها رسم خطة محلية لمواجهتها.
-تعبئة وتسخير الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لجماعات المجتمع المحلي.
-تنمية الطموح المحلي، وهو ما يولد العور بالفخر الجماعي والإنجاز، والذي يستثير الشعور بالولاء الاجتماعي والتماسك بين أهالي المجتمع المحلي.

***-نموذج العمل الإنمائي عند "وليام بيدل W.Bidel":**

قدّم بيدل نموذجا ينظر إلى مراحل العمل الإنمائي من زاوية مسؤول التغيير، ويتضح ذلك من خلال طبيعة المرحلة الأولى التي يستهل بها نموذجه[1]، وتتمثل مراحل نموذج بيدل في:

-المرحلة الاستكشافية ويقوم فيها إحصائي التنمية بمحاولة اكتساب ثقة أهالي وقيادات المجتمع المحلي وإقناعهم بدوره وبأهمية التغيير بالنسبة إليهم ويتم ذلك من خلال لقاءاته واجتماعاته معهم ومن خلال الدراسات المحلية التي يقوم بها.
-المرحلة النقاشية وتكون مهمة أخصائي التنمية في هذه المرحلة توجيه مناقشة الأهالي لمشكلاتهم المحلية مع مراعاة إتاحة الفرصة أمام قيادات المجتمع المحلي للتعبير الحرّ عن أفكارهم ومخاوفهم واختيار البدائل.
-المرحلة التنظيمية ويتم فيها تكيل لجان أو مجلس أو لجان شعبية تخصصية لتنفيذ التغيير المقصود.
-مرحلة النشاط ويتم هنا تنفيذ القرارات الجماعية التي تمّ التوصل إليها والتي تخدم الصالح العام.
-مرحلة التقييم ويتم فيها معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية للعملية التنموية.
-مرحلة الاستمرار ويعمل أخصائي التنمية في هذه المرحلة على جعل العملية الإنمائية عملية تلقائية ومستمرة داخل المجتمع المحلي.

أما إستراتيجيات تنمية المجتمع المحلي، حيث يستخدم مفهوم الإستراتيجية في مفهومها التنموي للدلالة على:

[1] - المرجع نفسه، ص، ص 49، 50.

" القواعد العامة التي تحكم رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووسائل تنفيذها، وهي ترتبط أساسا بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي العام للدولة، كما ترتبط بشكل توزيع الأنشطة في إطار الموارد المتاحة"[1].

ويحاول البعض أن يحدد إستراتيجيات متعددة يمكن أن تكون ملائمة وقادرة على تحقيق التغيير الاجتماعي المقصود في ضوء برامج التنمية المحلية وتتمثل هذه إستراتيجيات في:

-إستراتيجية المحافظة على الوضع القائم ولذلك فإن الجهد الأساسي ينصب في هذه الإستراتيجية على زيادة كفاءة البرامج القائمة وتوسيع نطاقها.

-الإستراتيجية الثورية وتمثل هذه الإستراتيجية عدم الاكتراث بالتوازن الاجتماعي ومحاولة الحفاظ عليه والبرامج التنموية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الكفاح والتفاعل[2].

-إستراتيجية إعادة صياغة المعايير التربوية وتنصب على مختلف عمليات التنشئة الاجتماعية ويتعمد أساسا على مجموعة من البرامج القادرة على تغيير القيم وعلى الارتباط بمعايير جديدة للسلوك وتغيير الأدوار والمراكز والعلاقات الاجتماعية التقليدية.

-إستراتيجية العملية الرشيدة حيث يرى كل من "نشن" و"بن" "أنّ هذه الإستراتيجية تعتمد على نشر التعليم العام، وإجراء البحوث العلمية المتعلقة لحلّ مشاكل الناس في حياتهم اليومية ونشر نتائجها على الناس"[3].

5-معوقات تنمية المجتمع المحلي:

على الرغم من أنّ تنمية المجتمع المحلي من الوسائل التي تطبق من أجل الوصول إلى حلول للمشاكل الكبرى إلا أنه هناك بعض المعوقات التي قد تحول دون تحقيق ذلك ونذكر منها:

* المعوقات الاجتماعية: حيث من الممكن أن تصطدم البرامج التنموية بالنظم الاجتماعية التقليدية التي قد لا تختفي بظهور النظم الحديثة.

[1] - محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، المرجع نفسه، ص 53.

[2] - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص 122.

[3] - محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 55.

وتمثل القيم الاجتماعية السائدة الإطار المرجعي لسلوك الفرد وتحتاج عملية التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة ومن هذه المعايير التي تعوق عملية التنمية:

-الانعزالية والتوكّل على الغير.

-عدم الإيمان بالجديد والخوف من المستحدث.

-عدم تقدير قيمة الوقت.

-وضع المرأة في مكانة أقل من الرجل[1].

* معوقات إدارية: وتتلخص في تخلف الأجهزة المتاحة وتتمثل هذه المعوقات في:

-تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي البيروقراطية السلبية.

-البطء في إصدار القرارات.

-عدم وجود كفاءة إدارة مؤهلة ومتخصصة في العمليات التنموية.

* معوقات اقتصادية: كنقص الدعم المالي اللازم لتنفيذ المشاريع التنموية.

[1] - منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، مرجع سابق، ص 34.

المبحث الرابع: خصائص المجتمعات النامية

لمعرفة ودراسة المجتمع التقليدي ومعرفة أهم خصائصه ومميزاته لابد من إلقاء الضوء على البناء الاجتماعي من أجل معرفة الأنساق الاجتماعية لهذا امجتمع نظرا لما يتميز به من خصوصيات ولأن هذا النوع من المجتمعات مبني على أساس قبلي فهو عبارة عن بناء اجتماعي قبلي وقد عرف رادكليف براون «On Sociale Structure» البناء الاجتماعي على النحو الآتي:

– العلاقات الاجتماعية بما في ذلك العلاقة الثنائية.

– الاختلاف القائمك بين الأفراد والتمايز بين الطبقات وفقا لأدوارهم الاجتماعية والتفاوت بين الأوضاع الاجتماعية المختلفة للرجال والنساء ومن هذا التعريف يظهر لنا أن المجتمع التقليدي له عدة خصائص اجتماعية نذكر منها:

المطلب الأول: الخصائص الاجتماعية:

1–**التماسك الاجتماعي:** أي تماسك أفراد المجتمع إذ يرتبط الأفراد أو اجماعات مع بعضهم البعض ارتباطا وثيقا على الرغم من التوزيع المكاني امتباعد حيث نجد مثلا قبيلة واحدة تنقسم إلى وحدات قرابية تختلف مواقعها الجغرافية لكن هذا لا يؤثر على وحدتها حيث توجد علاقات وثيقة بين تلك الوحدات على الرغم من اختلاف مواقعها.

2–**الشعور بالانتماء:** ذهب دالف لينتون إلى تأكيد أهمية هذا الشعور الفاعل في تشكيل المجتمع القليدي المبني على أساس قبلي يقول "أن هذا المجتمع في أبسط أشكاله له مجموعة من الزمرتسكن مكانا محدودا تشعر بالوحدة والانتماء نظرا لأوجه الشبه العديدة في ثقافتهم والاتصالات الودية والمصالح المشتركة" وهذه الوحدة المشار إليها ليست شيئا جامدا بل مشاعر قوية تكون مانعا لأي تغيير طارئ مكونة نسق من العلاقات الاجتماعية[1].

3–**علاقات القرابة:** القرابة تلعب دورا هاما في حياة المجتمع التقليدي فإليها تعزى التضامن من حيث أفراده من ينتمون إليهم ومن الذين لا ينتمون، وقد ركز عديد العلماء على أهمية القرابة ويروا أن لها أهمية اجتماعية وتأثيرها عظيم على المجتمع بل ضروري، حيث يلزم المجتمع الأصدقاء والأعداء ويعرف من أين يتزوج "من داخل أو خارج الجماعة" فالقرابة إذن وسيلة اجتماعية يتم بواسطتها تحديد العلاقات الاجتماعية.

[1] – فاروق مصطفى إسماعيل: مرجع سابق، ص 20.

4-**علاقات الجيرة:** تلعب دورا هاما في بناء المجتمع التقليدي والتي تبحث عن التقارب الفيزيقي للمساكن وضيق المجال الجغرافي وبروز علاقات النسب المبنية على الثقة والنسب وهناك الجوار المكاني والجوار الشخصي ذو الصيغة الاجتماعية وتمتاز بوجود أنماط من الأنشطة الاجتماعية يتبادلها أعضاء الجوار ويصاحب هذه الأنشطة علاقات اجتماعية تتفق مع طبيعة ونوع الروابط التي تسود الجيرة، والجيرة في المجتمع التقليدي يصاحبها تجانس يسمح بوجود اجتماعية أولية تمتاز بإحساس قوي بالشعور الذاتي والعلاقات الاجتماعية تتباين حسب طبيعة الروابط بين الوحدات القرابية أو الجماعة المتجاورة و تؤثر هذه الروابط على علاقات الجوار من حيث أوجه التعاون والمشاركة في مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وقد تظهر علاقات الجوار بين الوحدات القرابية على أنها وثيقة وقوية.

5-**علاقات الصداقة:** هو نوع من الروابط الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات التي تتشابه في التفكير والميول والاتجاهات والمصالح الفردية، هذه الصداقة تربط بين الجماعات بحكم الإقامة وهذه الصداقة أخذت طابع الاستمرارية وتسير بين مختلف الفئات العمرية، حيث يعتبر هؤلاء الصداقة جزء من ذاتهم يشاركون في الأفراح والأحزان والمشاكل وتمتد العلاقة بين أوجات وأزواج مما يتكون عنه شبكة من العلاقات الاجتماعية حيث يفضل الأفراد الذين يدخلون في علاقة صداقة من النوع الاستمراري ويؤثر الإحساس بالإقليمية في شدة وكثافة علاقات الصداقة مما يساعد أفراد هذه العلاقة بالاستمرار ويظهر هذا النوع من الصداقة في مواجهة الخلافات والمواقف العدائية حيث يتضامن الأفراد معا في كثير من المناسبات "زواج، وفاة" هذا مع وجود علاقات صداقة مؤقت منية على المصلحة يسببها مظاهر التفكك الأسري حيث تنتهي بمجرد نهاية المصلحة، ولكن هذه العلاقة تكون نسبية[1].

6-**سيادة العرف:** قدرة أفراد هذا المجتمع على حل النزاعات والخصومات من خلال العودة إلى ما هو متعارف عليه ومتوارث منذ القدم والاعتماد على الحل الودي بالرجوع إلى كبار السن وولاة الأمور وغياب الضبط الاجتماعي نظرا للافتقار إلى سلطة مركزية واعتماد المجهود الفردي دون انتظار السلطة المركزية لمواجهة مشاكلهم، فالمعايير أو القوانين السلوكية وعلاقة الولاء القوية حيث لكلمة أفراد قلائل يعترف بزعامتهم فلا يمكن عمل شيء دون استشارتهم وضرورة احترام حكمهم الذاتي وهذا القانون يختلف عن القانون الوضعي

[1] - محمد حسن غامري: ثقافة الفقر، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1980، ص 85.

وهذا راجع إلى اختلاف العناصر الاجتماعية على حد تعبير أرسطو وإن كانا يتفقان في أنهما يعملان على تحقيق الضبط الاجتماعي[1].

المطلب الثاني: الخصائص الثقافية:

1-**سيادة القيم:** في كل مجتمع يوجد نسق من المجتمعات القيم التي تلقي نوعا من الاستجابة بقصد تحقيق التماسك بين الأفراد، بل يمكن لها تحقيق التجانس إذ أنها ملتقى السلوك ووسيلة من وسائل تنظيمه وتحقيق الضبط الاجتماعي والامتثال للقيم يكون تشرب في هذه المجتمعات منذ الطفولة من خلال التنشئة الاجتماعية[2].

-الدين: من أهم النظر لتحقيق الضبط الاجتماعي ويلعب دورا هاما في المجتمع التقليدي ويمتد تأثيره إلى الحياة الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية حيث يتميز أفراد هذا المجتمع بإيمانهم العميق بالقضاء والقدر وانصياعهم التام وتطبيقها في الحياة اليومية[3].

2-**انتشار العادات والتقاليد:** التقاليد هو كل شيء موروث وله جذور في التاريخ سواء كان مادي أو معنوي والتقاليد هي المحافظة على طبيعة القيم الثقافية والمادية والتقاليد هي "نزعة ترمي إلى الحفاظ على المكاسب الماضية والاعتماد على ما خلفه الأقدمون وباسمها يبقى على الكثير من النظم والعادات Max Weber" التقاليد ظاهرة اجتماعية وهي صمام من صمامات أمن المجتمع وهي خير لا يمكن إغفاله، وهناك من يرى أنه لا يمكن المرور إلى التحضر دون سيرورة الانتقال من التقاليد.

المطلب الثالث: الخصائص الادارية:

وتتميز الجماعات المحلية بالعديد من الخصائص والمميزات في المجال الاداري أهمها:

1- الاستقلالية الإدارية:

وهي من أهم المميزات التي تنتج بشكل عادي من الاعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته في المادة الأولى من القانون البلدي في الجزائر، حيث لا يكفي وجود مصالح متميزة ومنح الشخصية المعنوية للوحدة المحلية لقيان نظام الإدارة المحلية، إذ لابد أن يكون المجلس المحلي القائم على هذه المصالح مستقلاً في ممارسة وظائفه الإدارية عن الحكومة

[1] - محمد حسن توفيق رمزي: كتاب علم السياسة، دار النهضة العربية، 1956، ص 111.

[2] - إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975)، ص 171.

[3] - صلاح الفوال: دراسة علم الاجتماع البدوي، مكتب غريب للنشر، مصر، 1974، ص 288.

المركزية[1]. والاستقلال الإداري هو أيضا أن تنشئ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة[2].

2- الشخصية المعنوية:

تتمتع الجماعات المحلية بما يسمى الشخصية المعنوية التي تسمح لها بالعمل في إطار قانوني، كما لديها استقلالية من حيث تعيين الموظفين والحصول على الموارد الذاتية. وتمارس سلطتها فيما يخص اتخاذ القرار وهذا ما يضمنه وجود مجلس منتخب، والقرارات التي يتخذها المجلس تنفذها السلطات التنفيذية المحلية[3].

3- الاستقلالية المالية:

إنّ تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها، وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة، وينص قانون البلدية في الجزائر بأن "يقوم المجلس الشعبي باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية"[4].

وهناك خصائص أخرى نذكر أبرزها:

- القدرة على وضع استراتيجية طويلة المدى للنشاط أو القطاع أو المجتمع الذي تقوم بإدارة نشاطه، ومن ثم توفير متطلبات العمل بموجب تلك الاستراتيجية.
- إيجاد القدرة الفنية للقيام بالتخطيط الاستراتيجي.
- المساهمة في بناء قاعدة وصية للعلم والتقنية تسمح بتنمية القدرة الذاتية على استيعاب المعرفة.
- العمل الجاد من أجل خلق الحالة الذهنية التي تسمح باستيعاب فلسفة التنمية من قبل أفراد

[1] - تري دلال، الاستقلال المالي للبلدية، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)، ص 13.

[2] - لخضر مرغاد، مرجع سابق، ص 11.

[3] - J.P Gilly, professeur d'économie, développent locale et coopération décentralisée, Toulouse, p 7.

[4] - لخضر مرغاد، مرجع سابق، ص 13.

المجتمع[1].

وجود مصالح محلية خاصة بإقليم معين من أقاليم الدولة، تهم أبناء الإقليم بذاته أكثر من أهميتها بجميع مواطني الدولة[2].

بعض العلماء حددوا خصائص ظاهرة التخلف في المجتمعات النامية وحاولوا إيجاد بعض الصفات التي تشترك فيها هذه الدول النامية، ولعله من أبرز هذه الخصائص ما يلي[3]:

– الخصائص السكانية: تتميز البلاد النامية بارتفاع معدلات النمو السكاني، ويرجع هذا إلى ارتفاع معدل المواليد، وانخفاض معدل الوفيات بصفة خاصة، فمعدل المواليد في البلاد النامية يتراوح بين: 4% إلى 4,5% سنويا، بينما تنخفض في الدول المتقدمة إلى 2% إلى 3%.

– سوء توزيع الدخل القومي: ويقصد به، أن هناك نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع تستحوذ على الجانب الأكبر من الدخل، بينما توزع نسبة ضئيلة من الدخل على السواد الأعظم من أفراد هذا المجتمع، ويعني ذلك وجود فجوة كبيرة بين دول الأغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد.

– البطالة: تنتشر ظاهرة البطالة في الدول النامية، ويعني ذلك عدم الاستفادة من القوى العاملة بما يضمن تحقيق أقصى ناتج ممكن من وراء استغلالها الاستغلال الأمثل، وتنتشر ظاهرة البطالة في هذه الدول بشكل خطير مع قلة فرص العمل.

– وغالبا ما يكون لهذه الدول ماض استعماري وعدم الاستقرار السياسي، كذلك عدم التكامل السياسي والاقتصادي، وغياب الديمقراطية والتمسك بصورة شكلية لها.

– كما يتصف النظام التعليمي في هذه الدول النامية بخصائص مثل ارتفاع نسبة الأمية، ووجود تفاوت في انتشار التعليم بين المدن والقرى، كما يوجد تفاوت في التعليم بين الذكور والإناث.

---

[1] – لمير عبد القادر، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة وهران: 2004/2003)، ص 14.

[2] – هاني عرب، محاضرات الإدارة المحلية، ملتقى البحث العلمي، 2008.

[3] – حسين عبد أحمد رشوان، " التنمية –اجتماعيا –ثقافيا –اقتصاديا –سياسيا –إداريا –بشريا–"، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص 181.

– الجهاز البيروقراطي: يعترف معظم المختصين بمشاكل التنمية السياسية الشاملة بأهمية الجهاز البيروقراطي، حيث يقرن الكثيرون بين ضرورة وجود جهاز بيروقراطي فعال، وبين وجود قيادة عصرية كمستلزمات للتقدم، وكذلك هناك اتفاق شبه عام على أنه قد تم تجاهل الإدارة كعنصر مهم في عملية التنمية، وقد لخص الأستاذ "قبريل هيدي" مجموعة من الخصائص تتسم بها البيروقراطية في هذه الدول النامية فيما يلي[1]:

– إن الإدارة العامة هي إدارة مقلدة أكثر منها أصلية نابعة من واقعها وبيئتها.

– وجود الاتجاهات غير الإنتاجية في الأجهزة البيروقراطية، حيث يوجه نشاط البيروقراطيات .فيها إلى الإطارات الماهرة القادرة على تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية.

إن مظاهر البيروقراطية في المجتمعات النامية لا تختلف جذريا عن بعضها البعض، إلا من حيث التفاوت النسبي في الانغلاق والتصلب، وهذا نتيجة المدة التي قضتها الدول المحتلة في معظم هذه المجتمعات، حيث أصبحت الإدارة في هذه المجتمعات إدارة منغلقة على نفسها لا تقبل التغير من أية جهة كانت، إذ أن مصدر قوتها هو المحافظة على النظام القديم الموروث، مادام هذا الأخير في خدمة فئة من المجتمع تتصف بالنخبوية والتمتع بالامتيازات[2].

[1] – بومدين طاشمة، "دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب –قضايا وإشكاليات–"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص 118.

[2] – المرجع السابق، ص 139.

الفصل الثاني

صعوبات تحقيق التنمية السياسية على المستوى المحلي وآليات تفعيلها بالجزائر

المبحث الأول: الصعوبات التي تطرحها أزمة الشرعية

المطلب الأول: إشكالية الشرعية التقليدية والولاءات القبلية

المطلب الثاني: إشكالية تزوير الشرعية القانونية

المبحث الثاني: الصعوبات التي تطرحها أزمة المشاركة السياسية

المطلب الأول: نقص مستوى الوعي السياسي على المستوى المحلي

المطلب الثاني: المشاركة الصورية في المجالس الشعبية المحلية

المبحث الثالث: المعوقات التي تطرحها أزمة التغلغل والاندماج

المطلب الأول: ضعف التجنيد السياسي

المطلب الثاني: عدم الانخراط في العملية السياسية المحلية

المبحث الرابع: آليات تحقيق التنمية السياسية على المستوى المحلي

المطلب الأول: آلية التنشئة السياسية

المطلب الثاني: آلية الاتصال السياسي

المطلب الثالث: آلية التعددية السياسية والمدينة

المبحث الأول: الصعوبات التي تطرحها أزمة الشرعية

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تخلف النظام السياسي الجزائري، منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي كما تم ذكره في المبحث الأول، حيث أثرت كل هذه الأسباب بطريقة سلبية مباشرة أو غير مباشرة على عمل النظام السياسي الجزائري بكل أجزائه ومكوناته السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، حيث أثر الجزء على الكل وأثر الكل على الجزء، مما خلق العديد من الأزمات التي تبلورت في شكل مجموعة من الأزمات تحولت إلى مظاهر تخلف في النظام السياسي الجزائري، وفي هذا المبحث سوف نحاول دراسة هذه المظاهر من خلال تقسيم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول متعلق بمظاهر تخلف متعلقة بالنظام السياسي، والمطلب الثاني متعلق بمظاهر تخلف متعلقة بالمجتمع الجزائري.

المطلب الأول: إشكالية الشرعية التقليدية والولاءات القبلية

إن أي نظام سياسي لابد من أن يعمل من أجل ضمان بقاءه واستمراره، وهو الهدف الأساسي لأي نظام، وذلك من خلال تأديته لمجموعة من الوظائف التي تضمن بقاءه، فإذا لم يتمكن هذا النظام من أداء هذه الوظائف، فإننا نقول عنه بأنه نظام غير مستقر وبالتالي هو مهدد بالزوال، وفي هذا المطلب سوف نحاول دراسة مظاهر تخلف النظام السياسي الجزائري من خلال التركيز على مجموعة من وظائف النظام السياسي الجزائري التي تعاني من أزمات وبالتالي أدى ذلك إلى تخلف هذا النظام.

وفي الجزائر هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تآكل شرعية النظام السياسي الجزائري، ولعل أهم عامل أغفله النظام السياسي الجزائري ومنذ الاستقلال، هو عامل إنشاء الأمة، حيث تكمن أهمية إنشاء الأمة في الدور الإستراتيجي الشامل الذي تلعبه في تدعيم هياكل الدولة وارتباطها بالمجتمع، لذلك على الدولة أن تولي اهتماما بالغا بإنشاء الأمة من خلال التوجيه والتأطير والتأثير عند الحاجة، فالدولة مطالبة بأداء هذه المهمة بموجب التأثير على الهياكل القاعدية المادية منها والمعنوية الاجتماعية وكذا الرمزية بما يدعم ويقوي صفوف الدولة[1]، لكن الجزائر أهملت هذا العنصر الهام، فالسلطة منذ الاستقلال لم تولي

[1] – طعيمة الجرف، "مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون"، (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1973)، ص 5.

اهتماما كبيرا للإحاطة بعناصر الأمة مما كان له أثره السيئ على النسيج الاجتماعي للمجتمع والدولة[1].

وإهمال النظام السياسي الجزائري لعنصر الأمة، كان له نتائج سلبية أثرت ليس فقط على النسيج الاجتماعي والثقافي للشعب باعتباره الإسمنت الذي تنصهر وتتكون وتتدعم به الدولة، بل على وجودها في حد ذاته وهو ما لا يخدم سلطة الريع التي فرضت وجودها بوسائل مختلفة لحماية امتيازاتها وبقائها واستمرارها وما يترتب عن ذلك من لا مبالاة المواطن بالشأن العام، فقد ركزت السلطة في مختلف مراحلها بعد الاستقلال على الاستئثار بالنشاط السياسي بموجب ممارسة السياسة التي لها صلة مباشرة بهيئات التمثيل لإضفاء المشروعية في حكم الشعب سواء كان ذلك عن طريق الانتخابات المزيفة أو الاستفتاءات المحددة نتائجها مسبقا أو الاستناد إلى مشروعية أخرى كالمشروعية الثورية أو التاريخية أو هما معا واحتكار السلطة، في حين أغفلت الشعب واحتياجاته وتطلعاته مما خلق أزمة شرعية وعدم رضا الشعب الجزائري على حكومته، وذلك بإهمال الوظيفة السياسية على اعتبار أن هذه الوظيفة تشتمل كل ما يضمن للمجتمع البقاء والاستمرار وينظم حياته الاجتماعية، والاقتصادية، بما فيها السياسية التي هي جزء فقط من تلك الوظيفة[2].

المطلب الثاني: إشكالية تزوير الشرعية القانونية

تزوير النتخابات في الجزائر أصبح مع مرور الزمن أحد الصفات الرئيسية التي توصف بها ممارسات السلطة السياسية ،حتى أنها لم تعد تتحرج في ذلك بل تتفن في اخراجها، حيث تطورت من الغش البليد الى التزوير الذكي،ويتباهى بعض ازلامها بهذ السلوك المنافي لادنى شروط الممارسة الديمقراطية ،ولعلى السيد ميلود شرفي الناطق السابق للتجمع الوطني الديمقراطي ورئيس كتلته البرلمانية كان اكثرهم صراحة عندما اعترف قائلا: لولا لما بقيت الجزائر واقفة.

ولعل الدليل الذي تتذرع به المعارضة لاثبات تزوير معظم الاستحقاقات،والبعض يقول كل الانتخابات في الجزائر لا تتطابق بالمعايير التي وضعتها الامم المتحدة لضمان انتخابات

[1] – سعيد بو الشعير، " النظام السياسي الجزائري –دراسة تحليلية لطبيعة الحكم في ضوء دستوري 1963 و1976–، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص 170.

[2] – المرجع السابق، ص 171.

شفافة حرة ونزيهة ،ولن المشكل اليوم ومادامت السلات لاتعتبر التزوير معرة اومخالفا للقوانين، وهذه القطيعة الرهيبة بين المواطن والسلطة،ةاصرار هذه الاخيرة على الجهر برفض كل اجراء مهما كان علميا أو محايدا للقضاء على ظاهرة التزوير أو على الاقل الحد منها حفاظا على ماتبقى من ماء الوجه ،فلم يعد ثمة محال للثقة على الاطلاق ،او حتى اقناع الجزائريين بامكانية تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة وعدم ايمانهم بذلك ولا تصديقهم حتى وان كانت نزيهة حقا .

اضحت اتهامات التزوير ملازمة لكل استحقاق انتخابي في الجزائر منذ التسعينات.لكن الظاهرة شهدت هي الاخرى تطورا من الغش العلني و تغيير اوراق التصويت في البداية الى ما يسمى بالغش'الذكي" خلال السنوات الاخيرة حسب المعارضة رغم ان السلطة واحزابها ترى في ذالك تعليقاللفشل على مشجب التلاعب باصوات الناخبين دون تقديم دلائل.

كانت الانتخابات الرئاسية لعام 1995 والتي فاز بها الرئيس زروال اليامين في دورها الاول بداية ظاهرة التزوير عندما ندد الراحل نحناح بحدوث تزوير واسع النطاق لاصوات الناخبين بطريقة جعلته يحتل المرتبة الثانية في تلك الانتخابات.

وتحت شعار الحفاظ على الجمهورية حصد التجمع الوطني الديمقراطي عام 1997 أغلب مقاعد المجلس الشعبي الوطني بعد ثلاث اشهر فقط من تاسيسه ،لكن احتجاجات الاحزاب حول وجود ما اصطلح عليه زوار الليل في اشارة الى تغييرأوراراق النتخاب ليلا لم تنفع في فرض الامر الواقع انذاك وقاد الحزب أول برلمان تعددي في تاريخ الجزائر.

المبحث الثاني: الصعوبات التي تطرحها أزمة المشاركة السياسية

المطلب الأول: نقص مستوى الوعي السياسي على المستوى المحلي

تذكر بعض المنظمات من واقع الدراسات الميدانية التي يشير فيها الشباب أنفسهم إلى مجموعة من العوامل التى تحد من مشاركتهم السياسية، والتى يمكن بلورتها واجمالها بالنقاط التالية:

-غياب التمثيل السياسي للشباب لغياب الديمقراطية داخل الأحزاب.

-لا توجد برامج حزبية واضحة المعالم تميّز حزب عن آخر، تحفّز وتعطي اهتمام لشريحة الشباب.

-ضعف أو انعدام منح الشباب الفرصة داخل الأحزاب السياسية للترشح للانتخابات التشريعية والمحلية.

-شعور الشباب بعجزه إلى المشاركة والتأثير في القرارات والقوانين التي تنظم كيفية مباشرة حقوقه في المعيشة والحياة والسياسة.

-افتقار البرامج السياسية للأحزاب إلى الاهتمام بشريحة الشباب وتحقيق تطلعاتهم.

-وجود الأمية والفقر وخاصة بين الشباب يلعبان دورين أساسيين في إحجامهم عن المشاركة في الحياة السياسية حيث لا يتحقق الإشباع للحاجات الأساسية للشباب مثل إيجاد فرص عمل مناسبة والزواج وبناء حياته المستقلة بما يؤثر سلباً على قيام الشباب بالأعمال التطوعية بداية وانتهاءً بالمشاركة السياسية.

-ضعف الثقافة الديمقراطية لدى الشباب ووجود فجوة بين المعرفة السياسية والمشاركة السياسية.

-ضعف دور الإعلام بشكل عام الرسمي والحزبي وعدم قدرة وسائل الإعلام على بث القيم أو طرح النماذج السلوكية التي تغذي الممارسة الديمقراطية إذا تنقل وسائل الإعلام من القمة إلي القاعدة دون القيام بالتغذية العكسية بمعني نقل ردود أفعال القاعدة إلى القمة وإيصال تطلعاتهم الى القادة السياسيين[1].

-عوامل تتعلق بالثقافة الشبابية بفقدان الثقة فى أهمية المشاركة السياسية للفرد والمجتمع. وهناك شعور بعدم جدية الإصلاح السياسى ونزاهة الانتخابات وجدوى المشاركة.

-عدم الثقة المطلقة في المشاركة بحرية وشيوع الاعتقاد بأن من يدلى برأيه بحرية يتعرض للأذى.

-ضعف الوعي السياسي والاجتماعي وغياب التنشئة الاجتماعية السليمة التى تحث الشباب على المشاركة الايجابية، بل وخوف معظم الأُسر من السياسة ومعارضتها لاهتمام الأبناء بالسياسة، ولأي شكل من أشكال المشاركة السياسية.

-افتقار المراحل الدراسية للمناهج التعليمية المخصصة في الثقافة الديمقراطية والتوعية في المشاركة السياسية.

[1] – سعد الراوي، دور الشباب في الحياة السياسية، المركز الديمقراطى العربى، 3 يونيو 2020، الموقع: https://democraticac.de/?p=66994، تاريخ الاطلاع: 2021/06/12، 9:20

-عدم وجود معاهد متخصصة في الديمقراطية تقوم بتثقيف الطلبة والجمهور كما في كثير من البلدان الديمقراطية.

-افتقار القواعد الديمقراطية السليمة فى تشكيل وإدارة الأحزاب والمنظمات والاتحادات الطلابية فى المدارس والجامعات، مما لا يتيح للنشء الجديد والشباب فرصة التدريب السياسى والتنشئة السياسية الفعالة.

-فقدان الثقة فى كثير من رموز العمل السياسى واتهام بعضهم بالفساد.

-وجود فجوة كبيرة بين الأجيال وسيطرة جيل من كبار السن على قيادة الأحزاب والمؤسسات المهمة، وعدم إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة الفعالة داخلها. مما أعطى شعوراً باليأس[1].

المطلب الثاني: المشاركة الصورية في المجالس الشعبية المحلية

تؤدى محدودية المشاركة السياسية للشباب إلى أثار سلبية مستقبلية عدة على الشباب أنفسهم، وعلى المجتمع والحياة السياسية بصفة عامة، أهمها:

1-شيوع الإحساس بالاغتراب بين الشباب: من الملاحظ ازدياد ظاهرة الغربة داخل الوطن وشيوع الإحساس باللامبالاة بين الشباب، وعدم اكتراث الشباب بما يجرى حوله من تطورات طالما أنه عاجز عن التأثير فيها ولهذه دلالات خطيرة على التماسك المجتمعي وفرص التنمية الشاملة فى معظم دولنا العربية.

2-التمرد والتطرف: رغم عدم توافر بيانات عن حوادث العنف السياسي والديني في مجتمعاتنا، وتوزيعها حسب الأعمار المختلفة، إلا إنه من الثابت إن شرائح الشباب التى تعاني البطالة ويكتنفها الإحباط واليأس والاغتراب هى الفئة الأكثر ميلاً للانخراط فى العنف والتمرد على الدولة.

3-جنوح أعداد متزايدة من الشباب إلى سلوكيات سلبية: منها تعاطى المخدرات، العنف، السلوكيات المنحرفة،... وغيرها من السلوكيات التى تؤثر بشكل واضح ليس فقط على مستقبل الشباب واندماجهم الطبيعي والفاعل فى المجتمع بل وعلى مستقبل الدولة ككل.

4-قصور الممارسة الديمقراطية السليمة: بما أن الشباب يمثل أكثر من ثلث السكان، فلا يمكن تصور حياة سياسية وممارسة ديمقراطية سليمة دون مشاركة فعالة من جانب ثلث

[1] - سعد الراوي، مرجع سابق.

السكان فى العملية السياسية. لا سيما إن حوالي ثلث آخر من السكان من الأطفال الذين لا يتمتعون بالحقوق السياسية كاملة بعد، ولا يمكنهم المشاركة السياسية.

5-هشاشة المؤسسات السياسية وضعف فاعليتها: فالشباب هم عصب أي مؤسسة سياسية ومكمن قوتها ومنبع التجديد فيها على صعيد الكوادر والأفكار، وكلما قلت المشاركة الفعالة والعضوية الجادة للشباب فى المؤسسات السياسية، قلت حيوية هذه المؤسسات وقوتها وقدرتها على التأثير فى المجتمع. وبدون مشاركة فاعلة من جانب الشباب تصبح هذه المؤسسات هزيلة وضعيفة وغير مؤثرة.

6-ضعف النظام الحزبى في احتضان الشباب: يعد أحد العوامل الأساسية لضعف النظام الحزبي ومحدودية فعالية الأحزاب السياسية هو عدم تمتعها بقاعدة شبابية تكفل لها قدرة تنافسية عالية وتعمل على نشر مبادئها وجذب التأييد لها ولرموزها، وتمثل كوادر فاعلة تكفل لها الاستمرارية فى المستقبل.

7-اختلال التوازن بين السلطات: الضعف البائن لأحزاب المعارضة ومحدودية تمثيلها فى البرلمان نتيجة ضعف قواعدها الشعبية لاسيما بين الشباب، أدى إلى خلل فى الدور الرقابي للبرلمان على السلطة التنفيذية والأجهزة الحكومية. ولا يمكن تصور نظام ديمقراطي حقيقي دون فصل واستقلال بين السلطات ودور رقابي فعال للبرلمان[1].

[1] – سعد الراوي، مرجع سابق.

المبحث الثالث: المعوقات التي تطرحها أزمة التغلغل والاندماج

المطلب الأول: ضعف التجنيد السياسي

يقول الأستاذ "حربي": وراء الخطاب الديمقراطي تختفي في أغلب الأحيان فصائل خرساء عبر انشغالات أنانية غير مدركة لتراتبية القضايا الوطنية المستعجلة"[1]، وبما أن الجزائر قائمة على عصبية الشرعية التاريخية، فإن شعار الديمقراطية يبقى مجرد عنوان فقط وهذا ما أثبتته الكثير من الأزمات التي مر بها النظام السياسي الجزائري، وخاصة المتعلقة ببعض الفئات المهمشة التي لا تحظى بأدنى حقوقها وهذا ما ولد هوة أو فجوة بين النظام الحاكم والشعب بسبب إهمال السلطة لتطلعات وآمال الشعب الجزائري منذ الاستقلال وانشغال السلطة بالحفاظ على وجودها فقط، لكن ما نلاحظه مؤخرا أن بعض الولاءات الجهوية، واللغوية، والعائلية، (شرقي، غربي، ميزابي، قبائلي، شاوي، سوفي، معرب، مفرنس...الخ)، أصبحت تنازعها الآن وعلى مستوى الممارسة الفعلية غير الرسمية مرجعيتها للسلطة في الجزائر، أما على المستوى الرسمي فلقد شاع الكلام مؤخرا عن ضرورة صقل الطابع الرئاسي للدستور ووضع مبدأ الشرعية الانتخابية المنصوص عليها دستوريا وقانونيا موضع التطبيق، لكن السلطة يصعب عليها التخلي عن الشرعية التاريخية لهذا نجد بأن السلوك السياسي في الجزائر يعاني من بعض الاضطرابات وميله إلى الاهتمام بالجانب الشكلي للنظام ورم وزه أكثر من الاهتمام بإنجازاته وفاعليته وتحقيق متطلبات الأفراد الأساسية[2].

ومع تزايد المطالب الاجتماعية وتعقدها وكثرة المشاكل اليومية وبطء عملية التنمية، تزايدت درجة الريبة والشك في كل ما ينحدر من قمة الهرم وعليه أصبح الناس يشكون في كل شيء ولا يثقون في ما يقوله المسؤولون لأن ما يقولونه شيء والواقع شيء أخر تماما، فمن الأمثلة اللافتة للنظر في هذا السياق هي أن كثيرا من الناس إذا رأوك تقرأ الأخبار أو تشاهدها يقولون لك على الفور: "أنت مازلت تقرأ و"تشوف* الكذب"، الأمر الذي زاد من الهوة والخلاف وعدم الثقة بين السلطة والشعب وأصبح المواطن يبحث عن جهة تحقق له

---

[1] – إسماعيل قيرة وآخرون، "مستقبل الديمقراطية في الجزائر"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2009)، ص175.

[2] – إسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص 120.

* تشوف: مصطلح عامي متداول في اللهجة الجزائرية ويعني ترى أو تشاهد.

أمانيه حتى وإن كان ذلك يدعو إلى التمرد على النظام الحاكم، وهذا ما صعب على النظام السياسي الجزائري الوصول إلى كل فئات المجتمع وخلق أزمة تغلغل، وذلك بسبب عدم تحقيق السلطة لمطالب الشعب وإقصائها لحقوقهم التي يطالبونها بها ومن هنا كانت النتيجة حتمية بأن يحدث عدم استقرار سياسي في الجزائر[1].

1-أزمة عدم الاستقرار السياسي

للوهلة الأولى تعطي الجزائر الانطباع بأنها البلد الذي نجح في تجاوز الاضطرابات التي رافقت الصحوة العربية التي هزت منطقة الشرق الأوسط خلال الأعوام الماضية، ويبدو أن الاضطرابات الاجتماعية تحت السيطرة إلى حد كبير، إذ تتمتع البلاد بفائض كبير في الحساب الجاري وعجز محدود في الميزانية وانخفاض كبير في الدين الخارجي، وقد تم إجراء الانتخابات البرلمانية الأخيرة دون أن يعطلها شيء وكانت مفتوحة رسميا أمام مشاركة جميع الأحزاب، لكن على الرغم من هذه الصورة المطمئنة فإن العديد من التحديات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، التي أدت إلى اندلاع الانتفاضات في دول شمال إفريقيا المجاورة لازالت تتفاقم تحت السطح في الجزائر، إذ تتجنب الحكومة في الجزائر العاصمة الاضطرابات من خلال الاعتماد على إيراداتها النفطية الكبيرة لتمويل نظام إعادة توزيع يشتري هدوء وولاء الدوائر الرئيسية المناصرة للنظام ويترك السواد الأعظم من السكان في حالة من البؤس، لكن لا يمكن لهذا النظام أن يستمر إلى ما لانهاية، وتهدد المظالم الكامنة إذا ما تركت دون علاج بالتفاقم بسرعة والتحول إلى مطالب سياسية تعرض استقرار النظام للخطر[2].

فقد شهد معظم الجزائريين تراجعا في جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة لهم بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، كما أن معدلات البطالة مرتفعة، حيث تصل إلى 21,5 بالمائة بين الشباب، كما أن معظم الوظائف التي استحدثتها خلال العقد الماضي غير مستقرة وأجورها زهيدة ولا توفر أي منافع اجتماعية، وهناك أيضا مشاعر استياء متأججة وواضحة تجاه العقد الاجتماعي الذي يكافئ شبكة صغيرة من المطلعين وتمكنهم من التصرف والإفلات من العقاب لتحويل الموارد العامة بغرض تحقيق مكاسب خاصة بهم،

[1] - إسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص 174-175.

[2] - الحسن عياشي، "ثمن الاستقرار في الجزائر"، Carnegieendowmet.org/2013/04/25/g1zn

كذلك هناك أعداد كبيرة جدا من الجزائريين يعترضون على ما يعتبرونها طريقة غير عادلة في توزيع عائدات النفط والغاز، بالإضافة إلى أسباب أخرى من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة النظام السياسي الجزائري وتحدث فيه عدم استقرار سياسي الذي قد يؤدي إلى الإطاحة بالنظام ككل[1].

2- مظاهر متعلقة بالمجتمع

لقد رافق ظاهرة التغير الاجتماعي في أغلب المجتمعات العربية إفرازات سلبية عديدة، تمثلت في عدة مظاهر اقتصادية، اوجتماعية، ونفسية...الخ، و لم يكن المجتمع الجزائري بمنأى عن هذه الظواهر بحكم عدة عوامل منها ما يرتبط بالتطور السريع وما أفرزه من سلبيات ومنها ما هو يرتبط بخصوصية المجتمع الجزائري كنتيجة للمراحل التاريخية المعاصرة التي مر بها، كل ذلك تجلى من خلال تصدع جزء من هذا البناء الاجتماعي، وتعيش الجزائر اليوم كمجتمع ودولة أزمة حادة لم تعرف لها مثيلا في تاريخها الحديث، وهي أزمة تهدد بنسف أسس المجتمع وتقويض أركان الدولة إن لم يتم تداركها ومعالجتها في الوقت وبالطريقة المناسبة، ولعل أهم ما يميز هذه الأزمة أنها متعددة الجوانب والأبعاد وفي هذا المطلب سوف نحاول دراسة بعض الأزمات التي يعاني منها المجتمع الجزائري.

3- أزمة الهوية

وتمثل أزمة الهوية في الجزائر محورا رئيسا في تحديد اختيارات الجزائريين والتي لم تتسم بالجدية والمزاجية والسلوكية، وهي إحدى سمات الشخصية القومية الجزائرية – فالاحتلال الفرنسي الطويل، ساهم في سحق بعض جذور الهوية من خلال إزاحة اللغة العربية من الساحة الثقافية واللغوية، فالاحتلال اللغوي إذا جاز التعبير وسيادة الثقافة واللغة الفرنسية في التفاعلات اليومية لوقت طويل وفي الإدارة والعمل والكتابة والحديث– أدى إلى تفجير إشكالية الهوية الوطنية الجزائرية إزاء ذاتها، وإزاء فرنسا والغرب والمنطقة المحيطة بها، ومن هنا يمكن تفسير السلوك المزاجي الحاد للشخصية الجزائرية إزاء فرنسا والدول

[1] – الحسن عياشي، "ثمن الاستقرار في الجزائر"، Carnegieendowmet.org/2013/04/25/g1zn.

العربيـة الأخـرى، وازدادت هـذه الحـدة إزاء عمليـات النفـي الثقـافي فـي فرنسـا للجاليـات الجزائرية[1].

ومنـذ حـرب التحريـر الوطنيـة الجزائريـة، كـان الإسـلام أحـد أبـرز عناصـر مقاومـة الاستعمار الفرنسي وأبرز محاور المقاومة السياسية والكفاحية إزاء الفرنسيين، وبالنظر إلى ظاهرة أن كادرات الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري كانت تمثل مظهرا للفرنسة الثقافية والسياسية، كانت تمثل استفزازات للقطاعات التقليدية وأيضا لاترباطها بدوائر الفساد في الحكم والحزب ولا شك أن أزمة الهوية في الجزائر –مع ارتباط العروبة أصلا بالإسلام في الجزائر والمنطقة المغربية بعكس المشرق العربي– وجدت في
الإسـلام الوعـاء الـديني والثقـافي والحـل النمـوذجي لهـا، لتجـد الشخصـية القوميـة توازنهـا ودفاعاتها في إطاره، وإشكالية الهوية مسألة من الأهمية بمكان وخاصة تزامنها مع صعود نفوذ الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتعد مسألة هامة وليست عرضا لظهور الأزمة الاقتصادية، والفساد وتفاقمهما، لأن هذين المتغيرين أساسيين في حالات الأزمة في نظم سياسية عديدة، ومع ذلك لا تتوافر مقومات جدية، والتطرف والاستقطاب كتلك القائمة في الحالة الجزائرية سواء في الأزمات التي ارتبطت بعملية التحول إلى نظام التعددية السياسية وأثنائها وحتى الآن[2].

المطلب الثاني: عدم الانخراط في العملية السياسية المحلية

تعتبـر المشـاركة السياسـية مـن قبـل الشـعب فـي العمليـة السياسـية المظهـر الرئيسـي للديمقراطية، حيث أن ازدياد المشاركة السياسية من قبل الشعب في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية، لكن من أجل تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب تواجد مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك منها رفع درجة الوعي السياسي من خلال القضاء على الأمية والتخلف، وحرية وسائل الإعلام، وحرية الرأي والتعبير، وتفعيل التنظيمات السياسية الوسيطة من الأحزاب وجماعات المصالح وجماعات الضغط، وتفعيل دور المؤسسات

[1] – نبيل عبد الفتاح محمد، "الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات"، Digilal.ahram.org/articles.aspx ?serial=217269&eid=4030.

[2] – المرجع نفسه.

والهيئات في الدولة كمؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها أداة مهمة من أدوات مراقبة أعمال الحكومة، وعند توفر كل هذه الشروط يمكن الحديث عن وجود مشاركة سياسية فعالة من قبل المجتمع[1].

لكن في الجزائر فإننا نجد بأن المشاركة السياسية ضعيفة جدا، وهذا بسبب وجود العديد من المشاكل والقيود التي تمنع المواطن من التعبير عن صوته في الحياة السياسية في الجزائر، ويمكن القول بأن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر مرتبطة بمختلف الأزمات التي ذكرناها سابقا، فالأزمات المتعلقة سواء بالنظام السياسي الجزائري أو المتعلقة بالمجتمع كلها تكمل بعضها البعض أو يمكن القول بأن كل أزمة ما هي إلا نتيجة للأزمة السابقة، فالمشاركة السياسية في الجزائر ضعيفة بسبب العديد من المشاكل المتراكمة، فعلى سبيل المثال مع ارتفاع أسعار البترول قبل فترة الثمانينات، كانت الدولة قادرة على خلق نظام تعليمي مجاني وصحة مجانية وسمح ذلك الريع بالمحافظة على الإجماع حول النظام القائم على مستوى النخب والشعب معا وخلق زبائنية مجتمعية، لكن مع الانهيار المفاجئ لعائدات النفط في الثمانينات مع سنة 1986، أثر ذلك على الدول الريعية بما في ذلك الجزائر[2].

ومع حدوث هذا الانخفاض وجدت السلطة نفسها في أزمة، فإما أن تواصل الإنفاق بنفس الوتيرة للمحافظة على رضا الجماهير، أو تقليص الإنفاق عبر وقف الدعم والحد من الاستهلاك، والحل الأسهل والآني بالنسبة للسلطة كان يتطلب اللجوء إلى الاستدانة أكثر وهو ما أدى إلى خلق أزمة أخرى هي أزمة الديون وأزمة التدخل الأجنبي الذي يفرض على الدول شروط وقيود من شأنها هي أيضا خلق مشاكل جديدة داخل الدولة، كما أن النظام السياسي الجزلئري قد ضيق المجال أمام أي مشاركة من طرف المؤسسات غير الرسمية سواء المواطن أو الإعلام أو أي وسيلة أو مؤسسة أخرى مثل المؤسسات الوسيطة (الأحزاب)، وهذا قبل التعددية أي فترة الأحادية أو في فترة التعددية في حد ذاتها وذلك من

[1] – رشيدة بوجحفة، "المشاركة السياسية ودورها في تحقيق عملية التنمية السياسية"، www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com*content&view=article&id=330-:maraassiyassa-&catid=10:2010-12-09-22-53-49-&rtemid=7.v

[2] – المرجع نفسه.

خلال مجموعة القوانين التي تفرضها الدولة على تلك المؤسسات والضغط عليها خاصة في فترة ما قبل التعددية[1].

[1] – صابر عامر، "دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر 1999–2004"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص 145.

المبحث الرابع: آليات تحقيق التنمية السياسية على المستوى المحلي

المطلب الأول: آلية التنشئة السياسية

1-التنشئة السياسية: إن التنمية السياسية تمثل آلية هامة ورئيسية من آليات التنمية عامة والتنمية السياسية خاصة، فهي عملية تهدف إلى إحداث تغيرات ثقافية معينة بالنسبة للفرد والمجتمع، وقد يختلف معدل التغيير الذي تقضي إليه تبعا لحجم الجهد الذي يبذل في هذا الصدد، ومع ذلك يبقى دور التنشئة السياسية ذات تأثير وفعالية لا يمكن إنكارها بالنسبة لعملية التنمية السياسية[1].

وللتنشئة السياسية مصادر عديدة نذكر منها ما يلي[2]:

-**الأسرة:** وهي تلعب دورا أساسيا في التنشئة السياسية للفرد، فعن طريقها يتعلم الفرد أساليب المجتمع والتفاعل مع الآخرين، الإضافة إلى تأهيل الفرد سياسيا كأن يحفز الوالدان أبنائهم للانضمام إلى حزب يؤيدانه.

-**مؤسسات التربية والتعليم:** تعتبر المدرسة ذات أهمية خاصة في عملية التنشئة السياسية وهي المركز الرئيسي لها، فلا نكاد نجد نظاما سياسيا لا يعترف بأهمية الدور التربوي للمدرسة.

-**وسائل الإعلام الجماهيرية:** تلعب دورا أساسيا من خلال زيادة الشعور بالانتماء إلى الأمة وتعليم الجماهير مهارات جديدة وأيضا غرس الرغبة في التغير وتشجيع الجماهير على المساهمة ونقل صونا إلى القيادة السياسية.

نخلص إلى أن التنشئة السياسية تلعب دورا هاما في عملية التنمية السياسية فهي العملية التي تهتم بتطوير الفرد وزيادة معارفه وإمكانياته وتعزيز قدراته السياسية.

2-الأحزاب السياسية: يتفق دارسوا الأحزاب والتنمية السياسية بشكل عام على تحديد الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسة الحديثة مثل: التمثيل والاتصال وربط المصالح وتجميعها وقد تصاغ تلك الوظائف في شكل أكثر تحديدا لتشمل تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات للحكومة والتنسيق بين

---

[1] - الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأدوات والآليات (الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، ج3، 2002)، ص 59.

[2] - بن كادي حسين، "التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها"، ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

فروع الحكم والسيطرة عليها وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها، أو تقدم نظام مشترك أو إيديولوجية متماسكة، والقيام بأنشطة التعبئة السياسية والتنشئة السياسية، ويفترض بالطبع في النظم السياسية الحديثة أن الأحزاب تقوم بأدوارها تلك في مجتمعات تتميز بدرجة عالية من المشاركة السياسية والقبول بشرعية النظام السياسي والتكامل القومي[1]. على أن الأمر يختلف كثيرا في بلدان العالم الثالث التي تسعى إلى التحديث والتنمية السياسية، ففي سياق ظروف تلك البلدان أناط بالأحزاب السياسية وظائف ومهام تتعلق بالتحديث والتنمية السياسية تفوق في أهميتها الوظائف التقليدية للأحزاب، وأضحت الأحزاب حسبها متغيرات مستقلة تؤثر على التنمية السياسية وليست مجرد نتاج لها بل أن مواجهة أزمات التنمية السياسية تتأثر إلى حد كبير بأنواع الأحزاب القائمة ومدى فعاليتها[2].

المطلب الثاني: آلية الاتصال السياسي

يحتل مفهوم الاتصال السياسي مكانا بارزا في تراث العلم الاجتماعي، ويشكل مبحثا دراسيا في علم النفس وعلم الاجتماع والتربية السياسية، ويساهم الاتصال السياسي في تفعيل عملية التنمية السياسية من خلال دعم النظام السياسي وزيادة كفاءته بحيث يتيح للنظم إمكانية تدفق المعلومات منه إلى الجماهير، كما يعمل على نقل اهتمامات الجماهير إلى النخبة والمساهمة في اتصال الجماهير ببعضها البعض وتكوين مواقف متقاربة حول محيطهم السياسي[3].

مما سبق نخلص إلى أن الاتصال السياسي يمثل أداة فعالة في عملية التنمية السياسية من خلال ما ينتج عنه من تأثير بالغ في ممارسة حرية الرأي والتعبير ويتيح فرص للنظام للتعريف ببرامجه.

---

[1] – أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والقانون والآداب، سلسلة عالم المعرفة 117)، 1978، ص 161.

[2] – جمال منصر، "دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في العالم الثالث"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد أفريل، (2011)، ص 435.

[3] – عبد الجليل بلهوشات، "التنمية السياسية والحكم الراشد في الجزائر –دراسة في موجبات الجودة الانتخابية 2013/1989"، ماجستير في العلوم السياسية تخصص: حوكمة وتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.

4-النخبة السياسية (القيادة السياسية): تملك النخبة السياسية القدرة على التأثير على سائر أفراد الأمة، وذلك بحكم ما يخوله لهم العرف والقانون وهذا ما يجعلهم محط المسؤولية الأولى في أمور الدولة، والنخبة عندما تجد قاعدة تتجاوب وتدرك المسؤولية بإمكانها أن تترجم تطلعاتها إلى واقع ملموس، كما أن القاعدة الواعية تتمكن من محاسبة القيادة السياسية واستبدالها بأخرى أكثر وعيا من أجل الحفاظ على مصالحها[1].

المطلب الثالث: آلية التعددية السياسية والمدينة

الجزائر وكأي دولة فتية استقلت حديثا قد مرت بفترات دستورية عملت فيها قبل كل شيء على المحافظة على المكاسب الثورية، وتمجيد الاستقلال، ثم البحث عن المعنى الصحيح للسيادة والسلطة تباعا للتطور الحاصل داخليا وخارجيا، فما هي الخريطة الدستورية التي مرت بها الجزائر، وما هو موقع التعددية الحزبية منها؟

1- احتكار السلطة في يد الحزب الواحد:

واستمرت هذه الفترة منذ الاستقلال بداية بدستور 1963 إلى غاية صدور دستور 23 فيفري 1989.

أ-الحزب الواحد بين 1963-1976:

بعد الاستقلال مباشرة، ومخافة من الفراغ التشريعي صدر قانون تحت رقم 157/62 مؤرخ في 1962/12/31، كان مضمونه سريان التشريع الفرنسي النافذ إلى غاية 1962/12/31، إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية[2]. بمعنى أن النصوص السارية المفعول آنذاك تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية خاصة تلك التي كانت موجودة حتى قبل الاستقلال كجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي، غير أنه وضع حدا لذلك، لأجل المحافظة على جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي ووحيد لقيادة الحياة السياسية في الجزائر على أساس أنه مجد الثورة، وقادها إلى الاستقلال كما صدر مرسوم تحت رقم 297/63 مؤرخ في 14 أوت 1963 صرح بمنع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، حيث تضمنت المادة الأولى منه "يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الذين لهم هدف سياسي

[1] - عباش، "إشكالية التنمية السياسية".

[2] - قانون رقم 157/63 صدر بالجريدة الرسمية رقم 2 ص 18 باللغة الفرنسية 1963 وألغي هذا القانون بواسطة الأمر 29/73 المؤرخ 1973/07/05 ج.ر رقم 62.

"، أما المادة الثانية تنص "كل مخالف للمادة السابقة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول".

ولتعزيز ذلك صدر دستور 10 سبتمبر 1963 حيث نص في مادته 23 على أن "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر "، أما المادة 24 فنصت على "أن جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة، وتوجه عمل الدولة، وتراقب عمل المجلس الوطني للحكومة"، وعليه فبصدور هذه النصوص لم يسمح بتشكيل أو اعتماد أي جمعية أو حزب سياسي أو أي نشاط ذو صبغة سياسية في تلك الفترة، كما أن بيان الانقلاب الذي حدث في 19 جوان 1965 تبنى ما جاء في برنامج طرابلس، وميثاق الجزائر مما يستشف منه بأن تشكيل الجمعيات أو الأحزاب ذات الصبغة السياسية ممنوع بالكامل عبر التراب الوطني.

بقيت الأمور على ذلك الحال إلى غاية سنة 1971، إذ صدر نص خاص بتنظيم الجمعيات يتمثل في الأمر 79/71 المؤرخ في 03 ديسمبر سنة 1971، وأهم ما يلفت الانتباه في هذا النص هو المادة 23 إذ تنص" تؤسس الجمعيات ذات الطابع السياسي بموجب مقرر من السلطات العليا للحزب يكون التأسيس موضوعا لمرسوم نشر في الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ويخضع حل الجمعيات ذات الطابع السياسي لنفس الأوضاع المتعلقة بتأسيسها".

خلال دراسة هذا النص يتضح أن المشرع الجزائري قد أولى أهمية بالغة للجمعيات ذات الطابع السياسي، حيث نص صراحة على أن تأسيسها يكون موضوع مرسوم، وذلك لما لها من حساسية، ومخافة أن يؤدي الأمر إلى انزلاقات لا تحمد عقباها خاصة في دولة لا زالت حديثة العهد بالاستقلال، بينما نجد جميع الجمعيات الأخرى بمختلف توجهاتها، ولو كانت أجنبية فتأسيسها أو حلها يكون موضوع قرار من وزير الداخلية.

وأهم ما يوجه إلى هذا النص ملاحظتين : الملاحظة الأولى أنه لم يرى النور، ولم يطبق على أرض الواقع، ولم تظهر إلى الوجود أي جمعية سياسية.

الملاحظة الثانية أن المشرع قد أعطى الموافقة بتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي، وليس الأحزاب، والغاية من ذلك أن تنشط تلك الجمعيات تحت مظلة حزب جبهة التحرير الوطني.

ب-الحزب الواحد بين 1976-1989:

لم يطرأ أي تغيير إلى غاية صدور دستور 1976 بموجب الأمر 97/76 مؤرخ في 22 نوفمبر 1976،[1] هذا الدستور كرس مبدأ الحزب الواحد في الباب الثاني "السلطة وتنظيمها "الفصل الأول" الوظيفة السياسية" إذ نصت المادة 94" يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد" وتؤكد ذلك مرة أخرى المادة 95 التي تنص "جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد في البلاد"، وبقيت الأمور على حالها، حيث بقي حزب جبهة التحرير الوطني هو الذي يوجه السياسة العامة للبلاد، ويعمل جاهدا على التعبئة العامة لها.

إلا أنه مع بداية الثمانينات شهد المناخ السياسي نوعا من الإنتعاش، وبدأت بعض التيارات تظهر للوجود، وتزامنت مع إنتهاج سياسة اقتصادية من أهم معالمها إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية، وظهور شعارات جديدة من بينها من أجل حياة أفضل، وعرف البترول انتكاسة كبيرة، مما كان له أثرا سلبيا على الاقتصاد الوطني، وعلى الحياة المعيشية للمواطن حيث مست الاضطرابات مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني، وفي 19 سبتمبر 1988 بمناسبة الإعلان عن إفتتاح مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الإتحاد بين الجزائر وليبيا، ألقى رئيس الجمهورية خطابا أمام مكاتب التنسيق الولائية وجه فيه انتقادات كبيرة للجهاز الحكومي، ولأداة أجهزة الحزب في معالجتها للصعوبات، والأوضاع المزرية التي يعرفها الشعب، وللتسيب واللامبالاة التي أصبح يتصف بها إطارات الدولة، وأفراد المجتمع بصفة عامة، والدعوة إلى انتهاج سياسة التقشف لمواجهة أخطار الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الدولة نتيجة انخفاض أسعار البترول.

هذا الخطاب حسب رأي الكثير من المحللين، كان له وقع سيئ على نفوس المواطنين، مما زاد في حركة الاحتجاجات التي أدت في النهاية إلى أحداث 5 أكتوبر 1988، وما ترتب عنها فيما بعد سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية[2].

[1] - المرسوم رقم 79/71، الجريدة الرسمية المصرية، عدد 151، مؤرخ في 31 ديسمبر 1971، ص 1815.

[2] - سعيد بو الشعير: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 177-178.

2- موقع التعددية الحزبية في ظل دستور 1989 والتعديل الدستوري 1996:

تعتبر أحداث 5 أكتوبر 1988 الحدث المباشر لإقرار التعددية الحزبية منذ الاستقلال على اعتبار أنها أحدثت تغييرا جذريا في النظام السياسي الجزائري، وعليه سنرى كيف عالج دستور 1989، والتعديل الدستوري ل 1996 موضوع التعددية الحزبية.

أ-التعددية الحزبية في ظل دستور 23 فيفري 1989:

يعد دستور 23 فيفري 1989 الوثيقة القانونية التي تأسست من خلالها قاعدة التعددية الحزبية في الجزائر[1]، غير أنها وردت باسم الجمعيات ذات الطابع السياسي بدل الأحزاب السياسية.

وقد كرس التعددية الحزبية بالنص عليها مباشرة في المادة 40 على أن "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب"[2].

كما قررت مواد دستورية أخرى متفرقة وردت في الفصل الثاني والثالث والرابع، والخامس تشير ضمنيا إلى آليات تجسيد التعددية مثل حرية الرأي، وحرية التعبير في المادة 35، والتأكيد على تطبيق الديمقراطية على أساس المساواة والعدالة بين الأفراد، وفتح الباب أمام سبل المشاركة في الحكم بالطرق السلمية، وعن طريق الاختيار الحر والنزيه للشعب المتمثل في الانتخابات.

قد أقر دستور 1989 حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي على إعتبار أن مفهوم الجمعية يقصد به قانونا كل مجتمع يقوم على فكرة سياسية معينة ثقافية كانت أو اقتصادية بشرط عدم مخالفة نصا دستوريا[3].

هذه الجمعيات تساهم بتفعيل أهدافها المتمثلة في المحافظة على الاستقلال الوطني، والسلامة الترابية، والوحدة الوطنية، وتأكيد سيادة الشعب، ودعمها من خلال احترام اختياراته الحرة، وحماية النظام العام، والعمل على تأكيد الحريات الأساسية، وتدعيم، وحماية الازدهار

---

[1] - عبد النور ناجي، تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري 1989-2004 رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة منتوري بقسنطينة، 2005، ص 162.

[2] - المادة 40 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 23 فيفري 1989، ص 11.

[3] - حسن بودارة، الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1992، مذكرة ماجستير معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1992، ص 20.

الثقافي والاجتماعي، وتأكيد الهوية العربية عن طريق اعتماد اللغة العربية في الممارسات العملية للجمعيات السياسية.

غير أن هذه التجربة الديمقراطية لدستور 1989 قد تعثرت عند توقيف الانتخابات التشريعية لسنة 1991 في دورها الثاني، بعد إلغاء دورها الأول الذي فازت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، الأمر الذي أدخل الدولة في مرحلة انتقالية نتجت عن حل المجلس الشعبي الوطني بموجب المرسوم الرئاسي 01/92 الصادر بتاريخ 04 جانفي 1992، واقترانها باستقالة رئيس الجمهورية شاذلي بن جديد[1] بتاريخ 1992/01/11، فوقعت الدولة في أزمة مؤسساتية لم يحسب لها دستور 1989 حسابا، غير أن ذلك بالمقابل قد أبرز لنا أن التجربة الديمقراطية الجديدة جعلت، من الدستور يتخلى عن مبدأ احتكار السلطة الذي كان سائدا في دستوري 1963، و1976 وإسناد السيادة الوطنية للشعب.[2]

تولد عن هذا الأمر هيكلة جديدة تشكلت خارج مجال ما نص عليه دستور 1989، فتكونت حكومة مستحدثة بموجب إعلان 14 جانفي 1992 الذي صدر من المجلس الأعلى للأمن بوصفة مؤسسة دستورية بحكم المادة 162 من دستور 89، وفد عانت الحكومة من أزمة الشرعية إلى غاية 30 جانفي 1994. أين وضعت أرضية الوفاق الوطني التي شاركت فيها بعض الأحزاب السياسية والحساسيات الوطنية كمرحلة للعودة إلى الشرعية الدستورية.

وفي 16 نوفمبر 1995 أجريت انتخابات رئاسية كحتمية للخروج من قواعد العمل غير الشرعي، وبعد الإعلان عن السيد اليمين زروال رئيسا منتخبا للجمهورية الجزائرية، كان لزاما على السلطة أن تعيد النظر في دستور 23 فيفري 1989 الذي اعتبرته مصدرا للانزلاقات السياسية التي حدثت.

هذه المستجدات استدعت البحث عن ضوابط جديدة للأحزاب السياسية، حيث كان ينظر إليها بحذر إلى جانب القوى السياسية الصاعدة التي قد تجاهر بمطالبها، وتدافع عنها، فكان لزاما على السلطة التفكير في إجراء تغيير دستوري يحافظ على استتاب الوضع.

[1] – استقالة الرئيس شاذلي بن جديد لم تنشر بل أشار إليها بيان المجلس الدستوري بتاريخ 11 جانفي 1992.

[2] – عبد الله بوقفة، القانون الدستوري تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص274.

ب-التعددية الحزبية في ظل التعديل الدستوري 28 نوفمبر 1996:

تولد التعديل الدستوري الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1996 بموجب أزمة سياسية كادت أن تطيح بالنظام السياسي الحاكم في الدولة، حيث وجد نفسه يفتقد للقاعدة الاجتماعية، وأنه أمام منافسة أحزاب كبيرة، إضافة إلى التزاماته الدولية ببناء مؤسسات سياسية ديمقراطية، فجاء الإعلان عن التعديل الدستوري لسنة 1996 كحل قانوني يعمل على إعادة تنظيم مؤسسات الدولة، فتم ذلك عن طريق خلق غرفة ثانية للبرلمان (مجلس الأمة) إلى جانب منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية[1].

وأقرت المادة 42 من التعديل الدستوري 1996 بحق إنشاء الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي المذكورة في دستور 1989، حيث نصت على "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة، والتراب الوطني، وسلامة واستقلال البلاد، وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة".

وضعت هذه المادة جملة من القيود، والضوابط الإضافية لتأسيس، وعمل الأحزاب السياسية بحيث لا يجوز تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي كما لا يجوز لها اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة.

ويحضر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، ولا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف والإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما، وتحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب القانون.

وجه الاختلاف بين ما ورد في المادة 42 المذكورة، والمادة 40 من دستور 1989، نلمسه في الإضافات التي تهدف إلى حجب مكونات الهوية الوطنية عن الممارسات الحزبية ومخالفة ما سبق العمل به في دستور 1989 مع التأكيد على منع العنف والإكراه نظرا لما شهدته الجزائر منذ عام 1992 من أحداث عنيفة[2].

[1] – محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للقانون، الجزائر، 2001، ص 61.

[2] – عيسى جرادي، التعددية الحزبية السياسية في الجزائر، رسالة الأطلس، العدد 212، 26 أكتوبر 1998.

وأكدت المادة 178 من التعديل الدستوري أن حق الخيار التعددي الديمقراطي لا يمكن التراجع عنه[1].

وترجمت الفقرة الأخيرة من المادة 42 من نفس التعديل الدستوري " تحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب قانون " في شكل قانون عضوي للأحزاب السياسية في 06 مارس 1997، بحيث حمل اسم الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي وصار قانونا عضويا يتوسط، التشريع العادي والدستور عوض القانون العادي للجمعيات السياسية لإعطائه مكانة أسمى ونوع من الثبات والاستمرارية[2].

[1] – نصت المادة 178 من التعديل الدستوري 1996 على: "لا يمكن للتعديل الدستوري أن يمس النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية".

[2] – مسعود علييي، الرقابة على دستورية القوانين، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، معهد الحقوق، 1995، ص132.

خاتمة

خاتمة:

من خلال بحثنا عن موضوع تحديات التنمية السياسية على المستوى المحلي في الجزائر نخلص للقول بأن التنمية السياسية في الجزائر تعاني من عدة تحديات على المستوى المحلي، يمكن إيجازها وتلخيصها في عدة نقاط أساسية وهي:

-أزمة الشرعية والتي تتمثل في نقطتين أساسيتين هما: إشكالية الشرعية التقليدية والولاءات القبلية أي أن التقاليد لها دور هام وفعال في تحقيق عملية التنمية السياسية، إضافة الى تزوير الشرعية القانونية وتزوير الانتخابات من خلال قوانين تحد من الشفافية والمساواة وحماية النتائج المتحصل عليها وعدم إعطاء أرقام حقيقية وصادقة للعملية السياسية خاصة الانتخابات التشريعة والمحلية بالرغم مما تمثله من دور فعال على المستوى المحلي، ورغم ماتبذله الدولة الجزائرية من جهود سعيا منها لاضفاء الشرعية الدستورية على نتائجها وما تنفقه من امكنيات مادية ولوجيستية وبشرية ضخمة لانجاح العرس الانتخابي الا ان المواطن الجزائري لايزال غير مقتنع بدور الانتخابات لخدمة مصالحه.

-أزمة المشاركة السياسية وما تطرقه من تحديات على المستوى المحلي وتتجسد في عدة نقاط أساسية منها: نقص الوعي على المستوى المحلي سواء كانوا مسؤولين أو منتخبين أو أفراد المجتمع بصفة عامة نظرا لغياب الثقافة السياسية لدى الأفراد التي ينشئون عليها وغياب روح المبادرة وروح المسؤولية، ونقطة مهمة وأساسية تطرحها أزمة المشاركة تتجلى في المشاركة الصورية في المجالس المنتخبة سواء في المجالس الشعبية البلدية أو المجالس الشعبية الولائية من خلال غياب أهل الاختصاص عن المشاركة في الانتخابات وسيادة أصحاب المال وأصحاب المهن الحرة وغير الأكفاء عن العملية الانتخابية، في حين أن أصحاب الشهادات والاختصاص غائبين كل البعد عن المشهد السياسي مما يعيق عجلة التنمية السياسية على المستوى المحلي.

-أزمة التغلغل والاندماج وما يطرح من معوقات على المستوى المحلي في الجزائر ويتجسد ذلك من ضعف في التجنيد سواء في مراحل التعليم أو نقص التجنيد من طرف الأسرة والمجتمع ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب التي أصبحت لا تلعب دور مهما في عملية التجنيد وبذلك يبقى المواطن الجزائري يعاني من نقص في التنشئة السياسية وجهله للادوار التي يلعبها، والاستعداد لتجنيد لشغل المناصب السياسية وتحريك عجلة التنمية.

-كذلك البعد وعدم الانخراط في الحياة السياسية من طرف النشء والمواطن الجزائري نظرا لعدم الثقة في الأجهزة والمؤسسات والهيئات المحلية المنتخبة وكذلك الحكومية ودورها السياسي وما لها من قيمة على المستوى المحلي خدمة للفرد والمجتمع نظرا لفقدان الثقة فيها، وبالتالي الهروب من المسؤوليات السياسية وعدم الانخراط في العملية السياسية التي أصبح ينظر إليها على أنها شبح أو عدو أو عائق في سبيل طموحاته وأهدافه في مختلف الميادين، وبالتالي فإن عدم الانخراط في الحياة السياسية من طرف الأفراد يشكل عائق على المستوى المحلي.

-وبذلك فإن هذه المعوقات والتحديات التي تطرحها التنمية السياسية على المستوى المحلي في بلدنا الجزائر ارتأينا أن نقترح نبحث في الآليات والميكانيزمات التي من شأنها تحقيق التنمية السياسية ومجابهة هذه المعوقات واذابتها على المستوى المحلي والتي هي بمثابة خاتمة لفصلنا الثاني ولبحثنا هذا، ولقد حاولنا الوقوف من خلالها البحث عن آليات تحقيق التنمية السياسية على المستوى المحلي في بلدنا الحبيب الجزائر والمتمثلة في آليات اختصرناها في ثلاث نقاط اساسية هي:

1-آلية التنشئة السياسية ومالها من دور وتأثير فعال من خلال دور كل من الأسرة والمجتمع المدني والأحزاب وغيرها.

2-آلية الاتصال السياسي من خلال دور الأحزاب ومؤسسات وفعاليات المجتمع المدني بغية تحقيق توافق مجتمع فعال لخدمة الصالح المحلي.

3-آلية التعددية السياسية والمدنية: وذلك من خلال التنويع في الإرث الحزبي وتنويع الفئات السياسية والمدنية الرامية لخدمة الصالح السياسي والمحلي في الجزائر وعدم حصر هذه الجهود السياسية على فئات وأحزاب معينة من خلال إتاحة الفرصة للجميع.

- وكتوصيات يمكن تقديمها لتفعيل عملية التنمية السياسية في الجزائرعلى المستوى المحلي نذكر منها:

- تكريس اردة حقيقية سياسية ومجتمعية من أجل أن تكون عملية التنمية السياسية مصحوبة بإرادة للنهوض بعملية التنمية السياسية في الجزائر.

– أيضا لابد من إيجاد تعاون بين المجتمع المدني والقطاع الخاص لبناء الدولة ولها هدف واحد وهو تحقيق النمو والتطور والرقي ، ثلاثية تقوم على التعاون والشفافية في التسيير للدولة الجازئرية إقليميا ودوليا.

– يجب على النظام السياسي العمل على نشر ثقافة سياسية محلية قائمة على تعدد الأفكار وتقبل الآارء، وقبول التغيير نحو الأفضل وعدم معارضته أو التصدي له.

– العمل على فتح المجال أمام الشباب والكوادر العلمية في قيادة الدولة محليا بدل الاعتماد على شخصيات تستمد وجودها من شرعيات تآكلت مصداقيتها.

– العمل على رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وبناء ماركز بحوث علمية مهمتها البحث حول إيجاد مخططات وسياسات وبارمج للقضاء على مختلف الأزمات التي تعاني منها الجازئر، سواء السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو حتى الثقافية.

– العمل على محاربة الفساد وبكل أنواعه، حيث يمكن من خلاله القضاء على الفساد وبناء دولة المؤسسات التي تقوم على احترام الدستور والقوانين المنظمة لعمل كل المؤسسات وبكل شفافية.

– لابد على الدولة من أن تتبنى خيار التنمية المستقلة لبناء ذاتها في مختلف المجالات، وتعتمد على قدارتها البشرية، والطبيعية، والمعنوية...إلخ، بدل الاعتماد على الغير في تحقيق التنمية السياسيةعلى المستوى المحلي.

– لابد للنظام الحاكم العمل على تنمية روح المواطنة لدى الشعب الجزائري من أجل كسب تأييده، وهذا لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال تحقيق النظام الحاكم لمطالب الشعب المشروعة، بحيث تستعيد الدولة ثقة شعبها، وهذا ما من شأنه تعزيز مكانة الدولة لدى شعبها.

– ضرورة بناء منظومة تشريعية نابعة من الإاردة الشعبية الحقيقية، ذلك بما يسمح لهذه الأخيرة من تحقيق أدوارها الرئيسية من تشريع ورقابة على أكمل وجه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1.إبـراهيم مـدكور، معجـم العلـوم الاجتماعيـة (القـاهرة، الهيئـة المصـرية العامـة للكتـاب، 1975).

2.أحمـد بوضـياف، الهيئـات الاستشـارية فـي الإدارة الجزائريـة (الجزائـر: المؤسسـة الوطنيـة للكتاب، 1989).

3.أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (لبنان: مكتبة لبنان، 1982).

4.أحمـد عـارف أرحيـل الكفارنـة، مقدمـة فـي العلـوم السياسـية (عمـان: دار قنـديل للنشـر والتوزيع، 2011).

5.أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، (المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000).

6.أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003).

7.أسامة الغزالـي حـرب، الأحـزاب السياسـية فـي العـالم الثالـث (الكويـت: المجلـس الـوطني للثقافة والقانون والآداب، سلسلة عالم المعرفة 117، 1978).

8.إسماعيل قيرة وآخرون، "مستقبل الديمقراطية في الجزائر"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2009).

9.اسن قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998).

10.بومدين طاشمة، "دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب –قضايا وإشكاليات–"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011).

11.جهينة سلطان العيسى وآخرون، "علم اجتماع التنمية"، (د ب ن، دار الأهالي للطباعة، ط 1، 1999).

12.حسين عبد أحمد رشوان، " التنمية –اجتماعيا –ثقافيا –اقتصاديا –سياسيا –إداريا – بشريا–"، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009).

13.الخزرجي، ثامر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004).
14.رياض حمدوش، "تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقاتها بالتنمية الاقتصادية"، (د. ب. ن، معهد الميثاق، 2009).
15.الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأدوات والآليات (الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، ج3، 2002).
16.سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
17.سعيد بو الشعير، "النظام السياسي الجزائري –دراسة تحليلية لطبيعة الحكم في ضوء دستوري 1963 و1976–، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013).
18.السيد حليم الزيات، "التنمية السياسية –الأبعاد والمنهجية–"، (الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1985).
19.صلاح الفوال: دراسة علم الاجتماع البدوي، مكتب غريب للنشر، مصر، 1974.
20.طعيمة الجرف، "مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون"، (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1973).
21.طه حامد الدليمي، الفدرالية أو اللامركزية السياسية (العراق: الدار الجامعية، 2011).
22.الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008).
23.عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، الإدارة المحلية دراسة مقارنة (الأردن: دار وائل للنشر، 2001).
24.عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية –دراسة مقارنة– (عمان: دار المسيرة، 2001).
25.عبد الله بوقفة، القانون الدستوري تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.
26.عصام سليمان، "مدخل الى علم السياسة"، (بيروت: جدار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1989).
27.كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1993.

28.محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للقانون، الجزائر، 2001.

29.محمد حسن توفيق رمزي: كتاب علم السياسة، دار النهضة العربية، 1956.

30.محمد حسن غامري: ثقافة الفقر، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1980.

31.محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية –دراسة نظرية وتطبيقية"، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، د.س.ن).

32.محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

33.محمد كامل ليلة، "النظم السياسية –الدولة والحكومة–"، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1971).

34.مراد شحماط، لبنى حصاص، "التنمية السياسية: مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، د، ن، ع، (د.س.ن).

35.منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

36.ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة (2013).

37.هاني عرب، محاضرات الإدارة المحلية، ملتقى البحث العلمي، 2008.

الرسائل الجامعية:

38.افالو وفاء، شرقي أمينة، دور الحكومة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

39.بن كادي حسين، "التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها"، ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص: التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

40.تري دلال، الاستقلال المالي للبلدية، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013).

41.جديدي عتيقة، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر بلدية بسكرة، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعوم السياسية 2013/2012).

42.حسن بنكادي، "التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية في طروحها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية (مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008).

43.حسن بودارة، الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1992، مذكرة ماجستير معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1992.

44.حمادو سليمة، إصلاح الجماعات المحلية في الجزائر كخيار إستراتيجي، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012).

45.زينب بليل، "موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية دراسة حالة الجزائر 1989-2012، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2012-2013).

46.صابر عامر، "دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر 1999-2004"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

47.عائشة عباش، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال: تونس"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007-2008).

48.عبد الجليل بلهوشات، "التنمية السياسية والحكم الراشد في الجزائر-دراسة في موجبات الجودة الانتخابية 2013/1989"، ماجستير في العلوم السياسية تخصص: حوكمة وتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.

49.عبد الله ولد سيد أحمد فل، دور الإدارة المحلية في تسيير الخدمات العامة، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2006/2005).

50.عبد النور ناجي، تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري 1989-2004 رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة منتوري بقسنطينة، 2005.

51.عثمان عزيزي، دور الجماعات المحلية والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة خنشلة: كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2008).

52.عثمان عزيزي، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية، مذكرة ماجيستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية علوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2008).

53.عكوشي عبد القادر، التنظيم في مؤسسات الادارة المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005/2004).

54.لمير عبد القادر، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة وهران: 2004/2003).

55.مسعود عليبي، الرقابة على دستورية القوانين، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، معهد الحقوق، 1995.

56.مليكة فريمش، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2012).

57.هشام عبد الكريم، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية 1989-1999"، (مذكرة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006).

58.ياسين ربوح، "الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر 1996-2008"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009-2010).

المجلات:

59.بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة الباحث**، ع 10، (2012).

60.جمال منصر، "دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في العالم الثالث"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد أفريل، (2011).

61.عبد المجيد العزام، "التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن"، **دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 33، عدد2، (2006).

62.عيسى جرادي، التعددية الحزبية السياسية في الجزائر، **رسالة الأطلس**، العدد 212، 26 أكتوبر 1998.

63.لخضر مرغاد، "الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع 7، 2005.

64.محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 167، 1993.

الملتقيات:

65.صحراوي بن شيخة، "تسويق الجماعات المحلية"، ورقة مقدمة في ملتقى دولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة تلمسان، (2004/2005).

66.محمد محمود الطعامنة، "نظم الإدارة المحلية (المفهوم، الفلسفة والأهداف)، ورقة مقدمة في الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطني العربي، سلطنة عمان، (18-20 أوت 2003).

القوانين:

67.قانون 01/10 المؤرخ في 7 أفريل 2010 المتعلق بالولاية، في الجريدة الرسمية.

68.قانون 04/10 المؤرخ في 7 نوفمبر 1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية.

69.قانون 07/11 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتعلق بالولاية، في الجريدة الرسمية.

70.قانون رقم 157/63 صدر بالجريدة الرسمية رقم 2 ص 18 باللغة الفرنسية 1963 وألغي هذا القانون بواسطة الأمر 29/73 المؤرخ 1973/07/05 ج.ر رقم 62.

71.دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 23 فيفري 1989.

72.المرسوم رقم 79/71، الجريدة الرسمية المصرية، عدد 151، مؤرخ في 31 ديسمبر 1971.

المرجع الأجنبية:

73. Cf. Encyclopaedia universalis, t. 12, article «Modernité».

74. Cf. J. Leca, J-C. Vatin, Algérie politique, institutions et régime, PFNSP, Paris, 1975.

75. Cf. M. Duverger, Sociologie de la politique, Paris, PUF, 1973.

76. Christion Brodhay et Florent Breuil, Dictionnaire du développement durable, édition Afnour, Paris, 2004.

77. D. Apter, Some conceptual approach to the study of modernization, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1968.

78. François Gresle et Michel Panouff, Dictionnaire des sciences humaines, édition Nathan, 1994.

79. G. Almond, S. Verba, The civic cultures : political attitudes and democracyin five nations, Princeton, Princeton University Press, 1963.

80. J. Waterbury, Une démocratie sans démocrates? le potentiel de libéralisation politique au Moyen-Orient, in Ghassan Salamé, Démocraties sans démocrates, Paris, Fayard, 1994.

81. J.P Gilly, professeur d'économie, développent locale et coopération décentralisée, Toulouse.
82. la décentralisation des collectivité territoriales, service de presse de l'ambassade de France à vienne, Autriche, (mars 2011).
83. Mariam karim, political développement concept by looking briefly at the iran s-19 Mohammed reza pahlavi rule "journal of public administration and gouvernance (2015).
84. Mary Ross: Community organization, Theory and Principle, Harger and brothers, New York, 1955.
85. S. M. Lipset, Political Man : The Social Bases of Politics, Expanded Edition, 1981.
86. S. P. Huntington, " The Goals of development" in Myron Weiner and S. P. Huntington, Understanding Political Development, Harper Collins, 1987.

المواقع الالكترونية:

87.رشيدة بوجحفة، "المشاركة السياسية ودورها في تحقيق عملية التنمية السياسية"، www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com*content&view=article&id =330-:maraassiyassa-&catid=10:2010-12-09-22-53-49-&rtemid=7.v

88.الحسن عياشي، "ثمن الاستقرار في الجزائر"، Carnegieendowmet.org/2013/04/25/g1zn

89.سعد الراوي، دور الشباب في الحياة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، 3 يونيو 2020، الموقع: https://democraticac.de/?p=66994.

90.مصطفى الصوفي، "الجماعات المحلية والتنمية السياسية"، www.safipness.com/indexphp?swit et or t 9

نبيل عبد الفتاح محمد، "الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات"، Digilal.ahram.org/articles.aspx ?serial=217269&eid=4030.

91. http://www.tomohna.net/vb/showthread.php (15/02/2016)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية السياسية والجماعات المحلية	
المبحث الأول: ماهية التنمية السياسية	
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بعض المفاهيم الأخرى	
المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية السياسية	
المطلب الثالث: محددات التنمية السياسية	
المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية	
المطلب الأول: نظرية التحديث	
المطلب الثاني: نظرية الثقافة السياسية	
المطلب الثالث: نظرية التنمية الاقتصادية	
المبحث الثالث: ماهية الجماعات المحلية على المستوى المحلي	
المطلب الأول: الماهية القانونية للجماعات المحلية	
المطلب الثاني: الماهية السوسيولوجية للمجتمعات المحلية	
المبحث الرابع: خصائص المجتمعات المحلية	
المطلب الأول: الخصائص الاجتماعية	
المطلب الثاني: الخصائص الثقافية	
المطلب الثالث: خصائص في المجال الاداري	
الفصل الثاني: صعوبات تحقيق التنمية السياسية على المستوى المحلي وآليات تفعيلها الجزائر	
المبحث الأول: الصعوبات التي تطرحها أزمة الشرعية	
المطلب الأول: إشكالية الشرعية التقليدية والولاءات القبلية	
المطلب الثاني: إشكالية تزوير الشرعية القانونية	

المبحث الثاني: الصعوبات التي تطرحها أزمة المشاركة السياسية	
المطلب الأول: نقص مستوى الوعي السياسي على المستوى المحلي	
المطلب الثاني: المشاركة الصورية في المجالس الشعبية المحلية	
المبحث الثالث: المعوقات التي تطرحها أزمة التغلغل والاندماج	
المطلب الأول: ضعف التجنيد السياسي	
المطلب الثاني: عدم الانخراط في العملية السياسية المحلية	
المبحث الرابع: آليات تحقيق التنمية السياسيا على المستوى المحلي	
المطلب الأول: آلية التنشئة السياسية	
المطلب الثاني: آلية الاتصال السياسي	
المطلب الثالث: آلية التعددية السياسية والمدينة	
خاتمة	
قائمة المراجع	
فهرس المحتويات	

ملخص:

تعتبر التنمية السياسية من أحد أهم المسائل المطروحة في الساحة السياسية، وذلك للمكانة الهامة التي يحظى بها هذا الموضوع، على اعتباره المنهج الذي من خلاله يمكن للدول التخلص من التخلف، لهذا اهتمت كل الجهات (الدول، المنظمات الحكومية وغير الحكومية، مراكز بحوث...إلخ) بالبحث في هذا الموضوع، فتعددت زوايا النظر لموضوع التنمية السياسية، وكانت النتيجة هي أيضا تعدد النظريات والتعاريف التي تتناول موضوع التنمية السياسية، ولكن على الرغم من هذا الاختلاف، إلا أن أهداف البحث واحدة وهي البحث حول كيفية تخليص الدول المتخلفة من مشاكلها التي أدت بها إلى التخلف، والجزائر هي أيضا تعتبر من أحد الدول المتخلفة ولهذا اتخذت هي أيضا من عملية التنمية السياسية منهجا لها للتخلص من هذا التخلف، ويهدف بحثنا بشكل عام إلى دراسة الجانب النظري للتنمية السياسية من أجل معرفة الأسس التي يقوم عليها هذا الموضوع، ثم دراسة الجانب التطبيقي للتنمية السياسية من خلال إسقاط الجانب النظري على الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1989 إلى غاية 2016، ومعرفة مستوى التنمية السياسية في الجزائر ومدى نجاحها في القضاء على التخلف، والخروج بنتائج عامة حول هذه التجربة في الجزائر، ويمكن القول بأن موضوع التنمية السياسية في الج ا زئر على الرغم من أنه حظي باهتمام واسع جدا في الجانب النظري أي على مستوى القوانين، إلا أنه في الجانب الواقعي ولممارساتي لم يحقق أي نتائج جيدة في الفترة الممتدة ما بين 1989 و2016، وهذا يعود للعديد من الأسباب الداخلية والخارجية، وفي جميع المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية)، كما أن الجزائر على الرغم من مرور ثلاثة وعشرون سنة على تبنيها لمبادئ الديمقراطية، إلا أنها لا تزال إلى غاية اليوم من أحد أكبر الدول تخلفا خاصة في المجال السياسي، وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في البحث.